صوت النساء

23 June NO 331

٢٣ حزيران العدد ٣٣١

صحيفة شهرية تعنى بقضايا المجتمع

2011

معاً من أجل التحرير... معاً من أجل بناء الوطن

آل إسرائيل... لا يأخذكم الغرور
عقارب الساعات إن توقفت لا بد أن تدور...
إن اغتصاب الأرض لا يخيفنا
فالريش قد يسقط عن أجنحة النسور.
والعطش الطويل لا يخيفنا
فالماء يبقى دائما في باطن الصخور

نزار قباني

المرأة الفلسطينية ... تتحدى الإحتلال الإسرائيلي

الإفتتاحية

ما زلنا ننتظر

منذ أن تم الإعلان عن توقيع إتفاقية المصالحة في القاهرة من قبل فتح وحماس، ونحن نستيقظ كل صباح على أمل أن نسمع عن إتفاق الطرفين على تفاصيل هذه المصالحة، والإتفاق على الخطوات التي تلي الإتفاق الأولي. ننتظر هذه الخطوة كما ينتظر العشيق عشيقته، أو الجوعان خبزه.

نحن بأمس الحاجة لإتمام المصالحة على الأرض، لنكون قادرين على مواجهة الاحتلال بكل أوجهه والمستمر بشكل يومي، فالاستيطان يتوسع ويلتهم مساحات واسعة يومياً من أراضينا، والجدار كذلك، وسياسة التهويد المستمرة في القدس تتشعب كالسرطان في أحياء المدينة المقدسة، لتنهي الوجود الفلسطيني فيها.

المرأة الفلسطنية والمواطن الفلسطيني بأمس الحاجة للشعور بالأمان، والتئام جرح الإنقسام الدامي، فما زال المواطن يأمل بإعادة النظر في القوانين والمراسيم التي صدرت في كل من قطاع غزة والضفة، التي قسمتنا إلى قسمين سياسياً واجتماعياً، يجب علينا جميعاً أن نسرع بتهيئة الأوضاع لإجراء الانتخابات وفق سيادة القانون، وتطوير الدور السياسي للمرأة، بالعودة للوظائف العامة والمشاركة في الانتخابات وتحسين الوضع الاقتصادي للمرأة.

يجب على قيادتنا خلق فرص عمل جديدة، وتحقيق المطالب القانونية بإقرار تشريعات جديدة، تضمن العدالة والمساواة، وخاصة قانون الأسرة والعقوبات، وتوفير آليات لحماية النساء في الوظائف الحكومية، وعدم إحالتهن للتقاعد العام، بما يحد من وجود النساء وفعاليتهن.

نحن ما زلنا ننتظر إنهاء الأنقسام فعلياً وليس حبراً على ورق، وكما يقول محمود درويش في قصيدة أجمل حب: «أتعلم عيناك أني انتظرت طويلاً، كما انتظر الصيف طائر، ونمت كنوم المهاجر، فعين تنام لتصحو عين.. طويلاً، وتبكي على أختها... صديقان نحن، فسيري بقربي كفاً بكف... معاً نصنع الخبز والأغنيات».

طاقم شؤون المرأة

صور العدد: بعدسة عصام الريماوي

صور من مقاومة المرأة للإحتلال الإسرائيلي

سياسات الاحتلال الإسرائيلي ما زالت تحرم الشعب الفلسطيني من حقوقه التي كفلتها المواثيق الدولية

غزة- ماجدة البلبيسي

حصار مطبق وخانق على قطاع غزة، وحواجز أمنية وكانتونات في الضفة الغربية، ومصادرة وتهويد أراضي في القدس المحتلة، جدار الفصل العنصري الذي يقطع أوصال الضفة الغربية، إعتداءات يومية، منع وتهجير وتشريد وسلب حقوق المواطنة وغيرها من المصطلحات التي تطول، هي غيض من فيض للإنتهاكات الإسرائيلية المفروضة على الفلسطينيين أينما حلوا ووجدوا، ألقت هذه الإجراءات التعسفية بظلالها السوداء على مجمل الحالة الفلسطينية عامة والنساء على وجه التحديد. حصار غزة المطبق والمشدد، دخل عامه الخامس على التوالي منذ أحداث حزيران الأسود عام (٢٠٠٧)، ليعيش سكان القطاع حصاراً مزدوجاً، ما فاقم من سوء الحالة الاقتصادية والاجتماعية والنفسية للأسرة الغزية، وكانت النساء على رأس من دفعوا ثمن هذا الحصار والانقسام في ذات الوقت. عضو الأمانة العامة للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية هدى عليان، قالت لصوت النساء: «إن الحصار المضروب على قطاع غزة منذ أكثر من خمس سنوات انتهاكاً للمادة (٣٣) من معاهدة جنيف الرابعة، التي تحظر كافة أعمال العقوبات الجماعية وشبيهاتها من إجراءات الإخضاع والإرهاب».

وأضافت أن الحصار المفروض من قبل الاحتلال الإسرائيلي، يعتبر من أكبر المشاكل التي واجهها الشعب الفلسطيني خلال مسيرته في السنوات الماضية، الذي كان أشد وقعاً خلال السنوات الأخيرة، حيث وصل إلى أسوا حالاته، خاصة بعد الانقسام الداخلي بين شطري الوطن.

الدفاع عن المشروع الوطني

وقالت عليان: «المرأة الفلسطينية لعبت دوراً بارزاً في الدفاع عن المشروع الوطني، وساهمت في تأسيس الأطر والاتحادات الشعبية، وشاركت في جميع مناحي الحياة إلى جانب الرجل، ولها كان دور جلي في النهوض بالقضية والحفاظ على وحدة الشعب الفلسطيني وتعزيز صموده».

وتابعت أن الحصار ألقى بظلاله على أوضاع المرأة في الأراضي الفلسطينية، وبالأخص في قطاع غزة، حيث تزداد معاناتها، وطال ذلك الجوانب المعيشية والحياتية والنفسية، ووصل إلى حد تهديد الاستقرار الأسري. موضحةً أن المرأة الغزية ليست كأي امرأة، فبعد أن أصبحت المنازل لا تخلو من أم شهيد أو جريح أو أسير، وأصبح الحصار يضفي عليها معاناة من نوع آخر، انقطاع الكهرباء والوقود وعدم توفير مياه الشرب حسب تقارير أعدت من مؤسسات حقوقية، حيث يؤدي انقطاع التيار الكهربائي المستمر، إلى عدم إمكانية عمل المضخات لإيصال إمدادات المياه، والمياه المتوفرة حالياً إما ملوثة أو ذات نسبة ملوحة عالية جداً، وفي الغالب تؤدي إلى انتشار الأمراض، كل ذلك تشكل تحديات كبيره للمرأة الغزية.

وتضيف عليان، أن هناك زيادة في معدل الإصابة بأمراض الكلى، الناجمة عن تردي مياة الشرب، نتيجة سرقة المياه الصالحة للشرب من قبل الاحتلال، عدا عن عدم توفير المواد الغذائية الأساسية في فترة من الفترات، أو عدم وجود مقدرة اقتصادية لدى الأسر لتوفير الغذاء المتوازن، نتيجة قلة فرص العمل الناجمة عن الحصار، خاصة للأسر التي كان أربابها يعملون داخل الخط الأخضر.

وتابعت، أن المرأة تأثرت على المستوى النفسي، بعد أن فقدت الأمن والأمان خاصة في الفترة التي أعقبت الحرب الأخيرة على القطاع، عدا عن زيادة معدلات العنف ضد المرأة، كنتيجة لفقد الأزواج عملهم داخل الخط الأخضر، وأصبحت المرأة إثر ذلك تتعرض لمعاناة مركبة بسبب الاحتلال والحصار والإنقسام.

ووفق دراسات محلية، بينت أن نسبة الرجال الذين يستطيعون توفير الاحتياجات الأساسية لأسرهم، لا تزيد عن٧٠٪، وأن الآباء الذين ازداد عنفهم تجاه أسرهم خلال الحصار بلغ ٦٠٪، وزاد وقت غيابهم عن البيت هروباً من المسؤولية التي تحاصرهم بتوفير متطلبات الحياة لذويهم، فيما بات ما نسبتة ٦٢٪ من الآباء يعانون من الفقر والبطالة، والكثير من الأزواج هجروا أسرهم وبيوتهم خارج قطاع غزة بسبب الحصار، بحثاً عن فرص عمل، وهذا زاد من معاناة النساء، وترك آثاراً كثيرة، تتجلي كل يوم في ظاهرة جديدة في قطاع غزة، على جميع النواحي النفسية والاجتماعية والتعليمية.

الحصار الإسرائيلي القاتل على قطاع غزة، أثر بشكل كبير على نفسية المرأة، وتجلى ذلك من خلال الدراسات التي أظهرت ارتفاع نسبة النساء العصبيات في العامين الأخيرين، فقد بلغت نسبتهن ٧٠٪، كما أثر الحصار على الواقع الاجتماعي للمرأة، فبات ما نسبته ٧٩٪ منهن تميل إلى الخوف والعزلة وعدم الأريحية داخل الأسرة، لافتقادها الأمن والاستقرار، كما أنها تضطر في كثير من الأحيان، إلى إيجاد وسائل بديلة، حتى لو كانت تلك الوسائل لا تناسبها ولا تناسب إمكانياتها، مما يعكس لديها شعوراً بالضيق والخوف والقلق من المستقبل، الذي تجهل تفاصيله. أما على صعيد الخدمات الصحية، فهي في حالة انهيار بين الفينة والأخرى، نظراً لنقص الوقود من ناحية، وعدم دخول الدواء، وهذا أثر بشكل سلبي على صحة المرأة وحياتها، مما أدى إلى موت العشرات من النساء نتيجة نقص العلاج، والإصابة بالأمراض الخطيرة كالسرطان وغيره، التي تحتاج إلى علاج فوري خارج مستشفيا ت غزة، وعدم السماح لهن بالعلاج أو التحويل إلى

مستشفيات خارج غزة. ووفق الإحصاءات أيضاً، المرأة الفلسطينية خاصة عانت من فقر الدم وسوء التغذية خاصة الحوامل منهن، وأن ٨٠٪ من الأسر الفلسطينية لا تستطيع توفير العلاج لأحد مرضاها.

ومن الناحية التعليمية، ازدادت معدلات الطالبات المتسربات من المدارس، وتوقفت العشرات من طالبات الجامعات عن إكمال مسيرتهن التعليمية، لعدم قدرة أسرهن دفع أقساط الجامعات، كما أن الحصار له دوره الكبير في تعزيز ثقافة العنف ضد المرأة بجميع مظاهره، النفسية والجسدية نتيجة الضغط النفسي. وأكدت عليان، أن حالة نساء غزة وما وقع عليهن من ضرر كبير وعنيف نتيجة للحصار الجائر والقاتل، والانتهاك الصارخ للقوانين والمعاهدات الدولية الخاصة بالمدنيين والنساء بشكل خاص، يتطلب تحريك الضمير العالمي باتجاه إجراء ملموس، من أجل تحرير نساء غزة من هذا الحصار اللاأخلاقي وصيانة حقهن في الحياة.

عنف مضاعف

الناشط والباحث طلال أبو ركبة قال: «النساء الفلسطينيات يتعرضن إلى عنف مضاعف في ظل سياسة الاحتلال الإسرائيلي، الذي عزز من العبء المضاعف عليهن، من خلال تدمير البنية التحتية وتهديد الأمن الإنساني للنساء، مما ساهم في زيادة حرمانهن من حقوقهن الأساسية. وتمارس هذه السياسة القمعية من قبل الجهات الرسمية المتمثلة بجيش الاحتلال، وغير الرسمية المتمثلة في الأغلب بالمستوطنين، وهي تأخذ عدة أشكال، منها تعرض النساء الفلسطينيات إلى مختلف الاعتداءات الجسدية والنفسية من قبل المستوطنين، خاصة أن النساء يقضين أغلب أوقاتهن في المنزل، مما يجعلهن الأكثر عرضة لهجمات المستوطنين.

ويتابع أبو ركبة في ذات السياق، أن النساء يعانين قيود تحول من حرية حركتهن، نتيجة العنف الذي يمارس من قبل جنود الاحتلال على الحواجز، إضافة إلى الجدار الذي أعاق من حرية حركتهن، وذلك حفاظاً عليهن من قبل أسرهن، ويساهم ذلك في تعزيز دورهن المهمش، ناهيك عن تأثر مجمل الحقوق الصحية والتعليمية للنساء، حيث تواجه النساء صعوبات في الحصول على الرعاية الصحية الأولية، خاصة تلك المتعلقة بصحة النساء والأطفال، للمواطنين في القرى المحيطة بالمدن بسبب الإغلاق والحواجز العسكرية.

كما تطرق أبو ركبة إلى قضية الولادة على الحواجز، التي تشكل معضلة رئيسة، ولم تتخذ سلطة الاحتلال أية إجراءات وقائية لمنعها، عدا عن زيادة نسبة تسرب الإناث من المدارس وفق إحصاءات من وزارة التربية والتعليم، بسبب الحواجز العسكرية.

كل هذا وغيره يزيد من معاناة النساء، وارتفاع ظاهرة العنف ضد النساء، حيث أن غياب القانون، يؤدي إلى ارتفاع معدلات الجريمة في المجتمع وتزايدها، وهو ما ينعكس بالسلب على النساء الأكثر عرضة ثقافياً للجريمة في المجتمع.

وأوضح أبو ركبة، أن هذا الواقع المأساوي للنساء، والذي يمكن الحديث عنه بتفاصيل أكثر بشاعة، يتنافى وجميع العهود والمواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان بوجه عام، وبحقوق النساء بوجه خاص، حيث ينعكس بالسلب على واقع المرأة الفلسطينية في كافة مناحي الحياة، التي تستهدف تقويض بنية المجتمع الفلسطيني ثقافياً واجتماعياً كما تستهدفه بنيوياً، مؤكداً أن المطلوب منا نحن الفلسطينيون، هو العمل الجاد على مناصرة حقوق النساء، لأنها تشكل رأس الحربة في مواجهة الاحتلال، لما تلعبه النساء من دور هام مجتمعياً وثقافياً في ذلك. الناشطة المجتمعية والحقوقية ماجدة شحادة، تحدثت عن تأثير الحصار والانقسام معا على المرأة الفلسطينية، التي لم تكن في يوم من الأيام بمنأى عن أحداث وطنها من أتراح وأفراح، بل كان لها نصيب الأسد في أتراحها ونصيب الظبي في أفراحها. هي المرأة التي تحملت منذ الأزل وما زالت تتحمل عبء المأساة.

وأوضحت أن المرأة أول من دفعت القسم الأكبر من ضريبة الحصار، الذي أوصل الأسرة الفلسطينية لأدنى مستوياتها الاقتصادية، فأصبح دخل العديد من الأسر لا يتجاوز دولارين لليوم الواحد، وخلق نظام اجتماعي وسياسي جديد، عزز بعض الظواهر السلبية، التي كانت على وشك أن تغادر مجتمعنا.

وتابعت شحادة: «في ظل الفقر المدقع الذي تعاني منه شريحة كبيرة من المجتمع الفلسطيني، كانت المرأة أول وأكبر المتضررات منه. حيث عادت ظاهرة الزواج المبكر، التي ترافقت مع ظاهرة السكن مغ العائلة الممتدة، والتي أدت إلى طلاق العديد من صغيرات السن، إلى المجتمع الغزي وبقوة، وقد جاءت هذه الظاهرة كحل للوضع الاقتصادي المتأزم، مما أدى برب الأسرة للتضحية بالإناث للتخلص من أعبائهن، بحيث سلبت تلك الفتيات الحق في سكن مستقل، والحق في التعليم والحق في تقرير مصيرها بشكل أو بآخر، وجاء هذا الحل ملائماً للذكور المقبلين على الزواج، بحيث تكون تلك الصغيرة أقل مهراً وأقل متطلبات.

وأضافت، لم تتوقف ضريبة الحصار عند هذا الحد، بل أصبحت الخريجات الجامعيات بتخصصات تعليمية (رياضيات، انجليزي، ...الخ)، يعملن في مشاريع بطالة، منهن من عملت في مشاريع حفر البرك، من مبدأ التخفيف من معاناة أسرهن بزيادة معاناتها. وتكون في هذه الحالة من المحظوظات، وذلك للعدد الهائل من الخريجات اللواتي ينتظرن الفرج.

أما فيما يتعلق بإكمال التعليم الجامعي، فالت شحادة: «فقدت الفتاة الحق حتى في التفكير بالتعليم خارج الوطن، لان أسوار الحصار ترتفع في وجه حرية الحركة، لا لمغادرة غزة أبداً إلا في حالة المرض، وقد لا تتمكن أيضاً من المغادرة.

الأثر الذي تركه الحصار على جهاز الصحة، فقد كانت المرأة أيضاً هي الأكثر تضرراً، فلا وجود للأدوية التي لها علاقة بصحة النساء الإنجابية، سواء في مرحلة الحمل أو الولادة وما بعد الولادة، أو حتى الأمصال التي تختص بتلقيح الأطفال، فارتفعت نسبة النساء اللواتي يعانين من ضغط الحمل أو سكري الحمل أو تسمم الحمل، وارتفعت نسبة الوفيات من النساء على خلفية الولادة.

مختتمة حديثها بالقول: «لقد أصبح المجتمع الغزي محاصر، والمرأة الغزية محاصرة داخل الحصار، ومع ذلك ما انفكت المرأة تبحث عن حلول توافقية لتستطيع الاستمرار.

عنق الزجاجة

الناشطة النسوية والكاتبة دنيا الأمل إسماعيل، كانت إحدى ضحايا هذا الحصار والانتهاكات الإسرائيلية السافرة لكل مواثيق وحقوق الإنسان، ما زالت تحرمها من حقها في المواطنة، والتمتع بهوية فلسطينية تمكنها من السفر والتنقل أسوة بالآخرين، بل الإلتقاء بأسرتها التي لم تزرها منذ (١٦) عاماً، حينما دخلت القطاع بتصريح زيارة، ولم تفلح جهودها وتوجهها للمراكز الحقوقية والقيادات في مواقع صنع القرار، وما زالت تتلق وعود بقرب انفراج الأزمة والاعتراف بمواطنتها. إسماعيل قالت لصوت النساء: «لم أتمكن حتى من المشاركة في عزاء والدي ووالدتي، أو أشهد وفاتهما، عدا عن صعوبة إلتقائي بباقي أخوتي، وأكتفي فقط بالحديث معهم عبر الهاتف». وتضيف بمشاعر السخط والإحباط التي سيطرت على لكنتها: «لم أعد أشعر بأي بارقة أمل في حصولي على رقم وطني، بعد كل الجهود التي بذلتها، والتي أوصلتني إلى هذه الحالة من الإحباط، موضحة أنها حرمت من المشاركة في العديد من المؤتمرات الدولية والعربية، جراء عدم حصولها على ما يمكنها من اجتياز عنق الزجاجة، «معبر رفح الحدودي»، وتمتعها بحرية التنقل والسفر».

وإسماعيل هى قصة معاناة من آلاف القصص الغزية بل والفلسطينية المشتتة، التي ما زالت تتعلق وتحلم بقشه النجاة والتئام شمل أسرتها، خاصة بعد توقيع اتفاق المصالحة الفلسطينية.

العائلات المشتتة بفعل اختلاف القوانين المعمول بها بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وقوانين الأراضي المحتلة من قبل جيش الاحتلال، نموذجاً صارخاً لانتهاكات أبسط حقوق الإنسان التي كفلتها المواثيق الدولية والشرائع السماوية، فهناك المئات من الزوجات حرمن من الإلتقاء بأسرهن، جراء اختلاف القوانين المعمول بها، ودفعن ثمن ذلك الكثير، ومنها القطيعة مع أسرهن مقابل الاحتفاظ بهوية المنطقة الجغرافية التي تقيم فيها.

رئيسة مجلس إدارة مركز الأبحاث والاستشارات القانونية إصلاح حسنية قالت: «المركز استقبل العديد من الشكاوى بهذا الشأن، من قبل النساء المشتتات عن أسرهن، بسبب قانون المواطنة الإسرائيلي وجملة القرارات العسكرية التي صدرت عقب الانقسام، فهناك الكثير من النساء من قطاع غزة لم يتمكن من حتى الإلتقاء بأسرهن داخل الخط الأخضر، أو الضفة الغربية والعكس، حيث أن هناك الكثير من الأزواج يحملون الهوية الفلسطينية، في حين تحمل الزوجة الهوية الإسرائيلية، وهذا يشكل عائقاً كبيراً لانضمام الزوجة للزوج والعكس.

وأكدت حسنية، أن قانون المواطنة والإجراءات الإسرائيلية، تعتبر انتهاكاً سافراً وصارخاً لحقوق الإنسان والمواثيق الدولية، التي تنادي بلحمة ووحدة الأسرة، عدا عن أنها انتهاك صارخ لحقوق الأطفال، الذين يحرمون من العيش تحت سقف واحد مع ذويهم.

في ذكرى حرب حزيران

المرأة الفلسطينية في مقدمة النضال الوطني الديمقراطي

علي أبو هلال

كان للمرأة الفلسطينية منذ بدايات الغزوة الصهيونية الاستيطانية لفلسطين، دوراً نضالياً هاماً إلى جانب الرجل الفلسطيني في إطار الحركة الوطنية التحررية للشعب الفلسطيني.

وانخرطت مبكراً في أتون النضال الوطني التحرري وشاركت في أعمال المقاومة الفلسطينية منذ بدايات القرن العشرين بمختلف الأساليب والأشكال.

لم تكن حرب الخامس من حزيران عام ١٩٦٧ التي شنتها القوات الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية والسورية المصرية، والتي نجمت عن احتلال القوات الغازية الإسرائيلية لقطاع غزة والضفة الغربية الفلسطينية وهضبة الجولان وشبه جزيرة سيناء المصرية، وما تبعها من انطلاق وتصاعد المقاومة الفلسطينية لقوات الاحتلال، إلاّ مرحلة أخرى من مراحل النضال الوطني الفلسطيني الذي شاركت فيها المرأة الفلسطينية بدور طليعي وهام ومشهود.

فقد أدركت المرأة الفلسطينية مبكراً أن تحررها الاجتماعي والاقتصادي، لا يمكن أن يتحقق إلاّ في وطن حر ومستقل، يحقق فيه الشعب الفلسطيني سيادته الكاملة على أرضه، ويبسط عليها سلطته الوطنية ونظامه الديمقراطي الحر، ومن أجل هذا الهدف الوطني انخرطت المرأة الفلسطينية مبكراً في النضال الفلسطيني عبر مراحله المختلفة، وأدركت أن تنظيم صفوفها وتوحيد طاقاتها هو الشكل المناسب والأكثر ضمانة لتحقيق النصر واستعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

فبادرت المرأة الفلسطينية منذ عشرينات القرن الماضي إلى تنظيم صفوفها، وشكلت أول إتحاد نسائي فلسطيني، أسسته إميليا السكاكيني وزليخة الشهابي، هدفه مناهضة الانتداب البريطاني والوقوف في وجه الاستيطان الصهيوني، وفي فترة لاحقة تم تشكيل لجنة السيدات العربيات عقب مؤتمر عام عقد في القدس، في شهر تشرين الأول ١٩٢٩، شاركت فيه المئات من النساء.

ونشطت المرأة الفلسطينية في الثورة عام ١٩٤٨، حيث شكلت عدد من النسوة في يافا فرقة نسائية سرية للتحريض وتزويد الثوار بالأسلحة والتموين باسم «زهرة الأقحوان»، وفي نفس الفترة شكلت جمعية «التضامن النسائي»، للقيام بأعمال التمريض والإسعاف.

وتركت النكبة الفلسطينية عام ١٩٤٨ آثارها العميقة على عموم الشعب الفلسطيني عامة، وعلى المرأة الفلسطينية على وجه الخصوص، حيث تفككت البنية الاقتصادية والاجتماعية، وشرّد الآلاف من الفلسطينيين من بيوتهم، وعاشت المرأة النتائج المدمرة والمأساوية للنكبة، ما عزز لديها الشعور بالانتماء للوطن كأي رجل، وجعلها شريكة له في العمل السياسي والكفاحي.

كانت المرأة الفلسطينية حاضرة بقوة لدى تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٤، ولدى انطلاق الثورة الفلسطينية المعاصرة عام ١٩٦٥، فانخرطت في الكفاح الثوري وأسست الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، وانخرطت في كافة الاتحادات الشعبية الأخرى.

في أعقاب حرب حزيران عام ١٩٦٧، حدث تطور نوعي آخر على الدور الكفاحي للمرأة الفلسطينية، فساهمت في النضال السياسي والجماهيري، وانخرطت في منظمات المقاومة المختلفة، وشكلت بعد ذلك العديد من الاتحادات بهدف تنظيم صفوفها وتوحيد طاقاتها وتطوير عملها وأنشطتها بما يلائم أهدافها.

وإن كانت هذه المقالة القصيرة لا تتسع لدراسة الأطر والاتحادات التي شكلتها المرأة الفلسطينية، ودراسة دورها الكفاحي الهام الذي مارسته بعد حرب حزيران عام ١٩٦٧، والتضحيات الجسام التي قدمتها على طريق العودة والاستقلال والحرية والكرامة، إلا أن من المفيد التطرق وبإيجاز لذلك.

وفي هذا الصدد نشير إلى أبرز الاتحادات التي أسستها المرأة الفلسطينية داخل الوطن وهي:

اتحاد لجان العمل النسائي، تأسس عام ١٩٧٨، تحت شعار: «نحو حركة نسائية جماهيرية موحدة».

اتحاد لجان المرأة العاملة، تأسس في عام ١٩٧٨، كمنظمة نسائية ديمقراطية، تهدف إلى تحرير المرأة الفلسطينية، سياسياً، اقتصادياً، اجتماعياً وثقافياً.

اتحاد لجان المرأة للعمل الاجتماعي، تأسس عام ١٩٨١، وهدف إلى الالتزام بقضايا تحرير المرأة، والنضال من أجل حصولها على حقوقها كاملة، ومساواتها التامة بالرجل، مع ضمان حقوقها في الأمومة.

لجان المرأة الفلسطينية، تأسست عام ١٩٨١، ولها فروع رئيسة في الضفة والقطاع.

كما تأسست اتحادات وأطر أخرى، لا يتسع هنا المجال لذكرها.

وهكذا انخرطت المرأة الفلسطينية في النضال الوطني والجماهيري والسياسي والنقابي داخل فلسطين، وفي بلدان اللجوء والشتات.

وكانت المرأة الفلسطينية ولا زالت، هي الأم المربية والمعلمة والمناضلة المكافحة والقائدة الفذة، والشهيدة الخالدة والأسيرة الصامدة، والمبعدة عن أرض الوطن التي تتوق للعودة، والمحررة التي أمضت شهور وسنوات طويلة في سجون الاحتلال.

وإن كان من الصعب والمجحف اختزال وحصر عدد المناضلات والشهيدات والأسيرات الفلسطينيات، لكنني اعتذر مسبقاً لو ذكرت بعض منهن مثل شادية أبو غزالة أول شهيدة فلسطينية في تشرين ثاني ١٩٦٨، والمناضلة فاطمة برناوي أول مناضلة فلسطينية يتم اعتقالها في تشرين ثاني ١٩٦٧، والحكم عليها بالسجن مدى الحياة، وغيرهن الكثير من المناضلات القائدات. واليوم كما الأمس تنخرط المرأة إلى جانب الرجال بكل اقتدار ومسؤولية في أتون النضال الوطني التحرري، من أجل دحر الاحتلال وإزالة الاستيطان والجدار الجاثم على أرض الوطن، مستلهمين من الذكرى الرابعة والأربعين لحرب حزيران، العزم والتصميم لمواصلة الكفاح الذي لا يلين، من أجل تحقيق الأهداف الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

نساء وجدار

عبد الباسط خلف

رابعة

كل الذي أعرفه عن السيدة رابعة قبها، أنها تصمد في خربة العمرة منذ أعوام، وسط المحمية الطبيعة التي تحمل الاسم نفسه، قريباً من بلدة يعبد. وتتخذ خمس عائلات من المنطقة الخلابة والمحاصرة مكاناً لها، فتعيش وتعمل وتصمد رغم مضايقات الاحتلال وجداره. أصبحت بموجب ما سمي بإعلان رقم ٣ لسنة٢٠٠٣، منطقة تماس عسكرية محاصرة ويتنقل سكانها بتصاريح، لكن السيدة رابعة قبها ظلت صامدة.

تحيط بخربتها مستعمرات: تل منشيه، وحنانييت، وريحان، وشاكيد، وكتسير. أما عدد الصامدين معها فه٣٥ مواطناً، يعيشون فوق مساحة ١٤ ألف دونم، تحتفظ بعشرات الأصناف النادرة من النباتات، كالبطم والسنديان والبلوط والعجرم.

أقام الاحتلال سياجاً صار يحيط بالبيوت، وعينوا علينا حارساً اسمه شاحر عوفاديا، يرعى الأغنام ويقفل علينا البوابات من المغرب وحتى الثامنة صباحاً، ويراقب كل تحركاتنا.

تقول: «لجأ سكان العمرة لسياسات التقشف، وباتت اللحوم والشحوم لا تعرف طريقها إليهم، إلا في المناسبات السارة، وتحول أطفالها الصغار لرجال، وباتوا يتفهمون سوء الحال الذي يلاحق أهلهم، تحولت معظم موائد سكان العمرة لما يدخرونه من بقوليات وحنطة».

أما شقيقها أحمد فيقول: «أصبحت أمنية أختي رابعة رؤية أهلها وابنها، فمنذ أشهر لم يسمحوا لأحد منهم بالدخول، وحتى أبنها خالد الذي كان يدرس في الجامعة، بات ممنوع عليه الدخول لبيته، بدعوى أنه أعتقل في السابق، وأضطر للعيش في منزل خاله، في طورة الغربية، الذي لا يبعد عنا سوى ثلاثة كيلومترات. وغبت ستة أشهر حتى استطعت الوصول إلى العَمره لزيارة أختيّ وأبناء عمومتي، وأنفقت كل نهاري هناك، وكانت الحجة التي مكنتني من الزيارة، حصولي على تصريح وزعته ما تسمى بـ«الإدارة المدنية» على السكان، لقطف الزيتون».

والمضحك المبكي في هذه التصاريح المكتوبة بلغة عربية في غاية الركاكة، اشتمالها على أسماء نساء متزوجات ويعشن في الجماهيرية الليبية منذ سنوات، أو متوفيات منذ مدة طويلة جداً.

فيما يروي صبري قبها، الأب الذي يعيش ضائقة اقتصادية، بحسرة: «يوم ما ماتت أمي، أطلعناها من حاجز برطعة، علشان ندفنها في طورة الغربية عند قرايبنا، وحاول الجنود تفتيش التابوت».

هدى

اسمها هدى، سيدة في الخامسة والثلاثين من عمرها. تسكن وراء جدار سرق أرض عائلتها، وحريتها في الحركة. تقول: أقلل الخروج من قريتي المعزولة خلف جدار الفصل العنصري، وأخاف العبور من بوابة التفتيش، وغرفها، وأشعتها.

«نعيش في الجحيم، ونشعر إذا ما أردنا مغادرة قريتنا أننا سجناء. وأقسى شيء نعانيه، تحول الحاجز والجدار إلى أمر واقع، وقبولنا التعامل معه». هكذا تنهي بحزن يحتل وجهها.

دعاء

تتجسد محنة دعاء سلامة، وهي مقدسية جامعية، تدرس في رام الله، بحاجز قلنديا. لكنها كما تقول تتأثر من أمور أخرى، وأقساها ما سمعته عن طفلة في قرية صغيرة قرب قلقيلية، أجبرت على أخذ علاجها من وراء أسلاك الجدار الشائكة، يوم أدخل الطبيب يده من خلال فتحة صغيرة وسط السياج، ليغرس «حقنة» تخفف من حمى الطفلة» نبال مراعبة.

الخالة ام اسامة

أراقب ملامح والدة صديقي، أم أسامة، التي تسكن وراء جدار الفصل العنصري. ألتقي معها في جنين ذات مرة، وأدون في ذاكرتي بعض تعابيرها، ووصفها لمعاناة الجدار: «عبور، تفتيش، حواجز، انتظار، معاطات التفتيش، أعياد يهودية، إغلاق، تصاريح، بطاقات ممغنطة، تدخل في التواصل الاجتماعي، قيود، أعراس مستقطعة، امرأة تُحرم من اصطحاب زوجها وأطفالها لزيارة أهلها، جرعات إذلال، وغيرها».

الخطير في جدار الاسمنت، بحسب ما تبوح به نصوص الخالة أم أسامة: التدخل في شكل العلاقات الأسرية، وتقليص مشاركة أفراح الأقارب وأحزانهم، بفعل ممارسات الاحتلال وتصاريحه وجدرانه، والمرض الذي يضاعف وجع حامله.

زهرات الاغوار

في الأغوار الشمالية، ومضاربها البدوية جدران أتربة، وحواجز تفتيش عسكرية، وتهويد. في غير مناسبة التقى بزهرات يسكن في تجمعات معزولة وصغيرة، أوثق معاناتهن بقائمة عبارات تختزل المعاناة: عطش، انتظار، مشي على الأقدام لمسافات طويلة؛ في حال تعطل حافلة المدرسة، بؤس، حر قائظ، أحلام خطرة بحنفية مياه، تنكيل، تدريبات عسكرية لجنود الاحتلال، ألغام أرضية، شظف العيش.

ليس ببعيد عن الغور، خطت زهرات قرية «فروش بيت دجن»، رسائل في يوم المياه العالمي، فكتبت الطفلة سوسن أبو عمارة في رسالتها للرئيس محمود عباس بالقول: «أنا طفلة أعيش حياة من الجحيم، فلا كهرباء ولا ماء ولا طرق، ولا يسمح لنا الاحتلال ببناء البيوت، ولا نشعر بالأمان، ونقرأ ونكتب على ضوء الشمع».

ودعت سوسن رئيس دولتها لزيارة بلدتها ومشاهدة معاناتها. ووجهت عايشة عطيوي دعوة مماثلة في خطابها لرئيس الوزراء د. سلام فياض. فيما اختارت آثار أبو حنيش أن تسأل رئيس سلطة المياه د. شداد العتيلي عن تصرفه الشخصي لو أنه استيقظ من النوم ذات يوم، ولم يجد الماء مثلها ليغسل وجهه. وحثته أن يزور القرية ويفعل لها شيئاً لتخفيف معاناتها، فالمياه لا تكاد تصل غير مرة في الأسبوع لمنازل المواطنين، والانقطاع الكبير الذي استمر العام الماضي لثلاثة أشهر، جعل الأطفال يعيشون هاجس الخوف.

المرأة في الأغوار

تحد واضح لسياسات الاحتلال

طوباس – شهناز حميد

للمرة الرابعة على التوالي، أقدمت سلطات الاحتلال الإسرائيلي، بإصدار أمر بالهدم بحق مشروع النحل الخاص بجمعية نساء عين البيضا وكردلا في الأغوار الشمالية، خلال أقل من سنتين، هما عمر هذا المشروع النسوي، الذي شكل نواة لمجموعة مشاريع، هدفت إلى تمكين المرأة في تلك المنطقة.

وفي إحدى الربوات التي تطل على قرية كردلا في الأغوار الشمالية، تتناثر خمسة وسبعين خلية نحل، كنواة لمشروع اقتصادي، يهدف إلى إفادة النساء المنتسبات لجمعية نساء عين البيضا وكردلا، وتمكينهن اقتصادياً، وهو المشروع الذي كان مبعثاً لآمال أولئك النسوة، اللواتي رأين في هذا المشروع بداية لتغيير واقع يطغى عليه العمل الزراعي الشاق، وروتين الحياة الريفية، المتمثل في أعمال البيت والمزرعة.

«غير أن هذا الأمل لم يدم طويلاً». قالت منال فقها رئيسة الجمعية، التي أكدت أنه وبمجرد الانتهاء من وضع الخلايا في المكان المقصود، حتى بادرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بتسليمنا إنذار الهدم الأول لهذا المشروع الأمل.

وأشارت فقها، إلى أن غطاء خيشياً تمسكه بعضاً من القطع الحديدية المتنقلة، لا تتجاوز مساحته الخمسة أمتار، هو فقط الشيء الوحيد الذي أقيم في محيط خلايا النحل، ليقيها حر الصيف، وهو الأمر الذي تذرع به الجيش الإسرائيلي لإصدار أوامر الهدم المتتالية.

غير أن فقها، تمكنت وعبر اللجوء إلى محامي خاص، بمتابعة قضايا الانتهاكات الإسرائيلية في الأغوار الشمالية، التي تشكل نموذجاً واضحاً لأثر الاحتلال الإسرائيلي على المرأة.

ففي حين يقف حاجز تياسير، الذي يعد الحاجز الأسوأ على الإطلاق من حيث الإجراءات والانتهاكات التي تمارس بحق المواطنين العابرين له، تترك الممارسات الإسرائيلية المباشرة، كمداهمة المساكن والمزارع ومصادرة الأراضي والحصار والتهويد مجتمعة، آثاراً سلبية على المرأة ووضعها.

وتشير فقها، التي تمكنت مؤخراً من الحصول على وظيفة في البريد في المحافظة، إلى أنها تضطر يومياً إلى مغادرة منزلها عند السادسة صباحاً، لتلافى أي إعاقة على هذا الحاجز.

وتقول: «يحدث مراراً أن يتم احتجاز المواطنين عدة ساعات على هذا الحاجز، فتصل ومن معها من موظفين متأخرين عن وظائفهم، ليس بفعل تكاسل أو إهمال للدوام، وإنما بسبب مزاج جندي، لم يسمح في ذلك اليوم للمارة بالعبور، لانشغاله باحتساء الشاي أو بالحديث مع زملاءه».

وتشير سمر صوافطة، ناشطة نسوية من قرية بردلا المجاورة، إلى أن حاجز تياسير، يشكل عقبة كأداء في وجه أي نشاط نسوي يقام في قرى الأغوار أو خارجها، فكثيراً ما تضطر النساء إلى العودة من على الحاجز، بعد احتجاز لعدة ساعات، يكون خلالها موعد الورشة والنشاط النسوي الذي تكون المرأة في طريقها إليه قد مضى.

ولا تتمثل عملية الإعاقة على الحاجز للنساء الراغبات في مغادرة الأغوار إلى طوباس أو المدن المجاورة للحاق بورشة أو نشاط نسوي فقط، بل إن كثيراً من المدربين والمحاضرين، الذين يستهدفون النساء في الأغوار ببرامجهم ونشاطاتهم، اضطروا للرجوع من حيث أتوا، بعد عملية احتجاز تمتد إلى وقت يجعل من المحال مباشرة النشاط المخطط له، مشيرة إلى أن المدربين إن لم يضطروا إلى العودة، فإنهم حتما سيصلون متأخرين.

وتسرد صوافطة، كيف أن النساء في قريتها الحدودية بردلا، ينسقن ما بين عملهن الزراعي وبين نشاطهن النسوي، فنجد المرأة تذهب لانجاز ما يترتب عليها من عمل في المزرعة منذ الفجر، فيما تضطر إلى القيام بالأعباء المنزلية غير المحدودة ليلاً، لتتمكن في النهار من اللحاق بالنشاط اليومي الذي تريد، وذلك رغبة منها في الحصول على ما هو جديد، وما يخرجها من النمط الروتيني للعمل الزراعي والبيتي الشاق.

وتقول صوافطه: «إن امرأة كتلك، لن تثنيها إجراءات الاحتلال وممارساته التعسفية، عن المضي قدماً في اللحاق بالأنشطة والبرامج النسوية، حتى لو احتجزت يومياً».

وتجمع ناشطات نسويات من مواقع مختلفة في الأغوار الشمالية، على أن المرأة في تلك المواقع، تصر على اللحاق بالورش والدورات التدريبية، ومتابعة العمل النسوي، رغم الإجراءات والممارسات الإسرائيلية المباشرة وغير المباشرة، وذلك في رسالة واضحة منهن، تؤكد على رفض هذه الممارسات وتحديهن لها.

وتشيد نهيل صوافطة، مديرة دائرة المرأة والطفل في محافظة طوباس والأغوار الشمالية، بالمرأة في الأغوار، والتي تستطيع أن تتحكم بوقتها وتتفرغ في النهاية ليوم من التثقيف والتوعية، مما يزيد من خبرتها ومعرفتها الكثير.

وتشير صوافطة، إلى أن المرأة في الأغوار، نجحت وبجدارة في التنسيق بين عملية الايفاء بالتزاماتها العائلية والعملية، والتفرغ للعمل النسوي، الذي استطاعت أن تتفوق به وبجدارة، فنجد ناشطات نسويات ونساء قياديات، وأخريات يعكفن على إدارة مشاريع نسوية ناجحة، موطنها قرى الأغوار.

وتعزو صوافطة سر نجاح المراة في الأغوار الشمالية، إلى الرغبة الأكيدة لدى هذه المرأة بالتغيير، والبحث عما هو جديد، فبعد سنوات من التهميش والجهل بالحقوق وعدم الوعي، نرى تلك المراة البسيطة، تعي ما حولها وقادرة على التنسيق بين مجموعة أعباء، رغبة منها في الانخراط في عالم النشاط النسوي، وهو العالم الذي كان مجهولاً بالنسبة لنساء الأغوار، حتى قبل عشر سنوات فقط.

وتضيف صوافطة: «نساء كهؤلاء، يصلن الليل بالنهار للحاق بورشة هنا أو هناك، من المحال أن يستسلمن لمزاج جندي إسرائيلي على الحاجز، لم يرق له في ذلك اليوم السماح للمارة بالعبور».

هل ستتوحد أولويات القيادات النسوية مستقبلاً ؟

غزة – ماجدة البلبيسي

بعد قطيعة دخلت عامها الخامس على التوالي، التقت ممثلات من حركة حماس وممثلات عن المؤسسات النسوية، في مؤتمر جمع أيضاً قيادات نسوية من حركة فتح والاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، في مؤتمر حمل عنوان: «المرأة الفلسطينية والمصالحة الوطنية»، وشهد المؤتمر حراكاً فكرياً وثقافياً وسياسياً، وتبادل لوجهات النظر المختلفة حول موقف القيادات النسوية من موضوع المصالحة، وحملت مداخلات وأوراق المتحدثات، قواسم مشتركة فيما يتعلق بقضية المرأة، وتحديداً حجم مشاركتها السياسية، حيث توحدت الخطابات، وأجمعت على ضعف تلك المشاركة، بفعل الهيمنة الذكورية وفق خطاب القيادات النسوية، و«الرجولية» وفق مصلح ورؤية المتحدثات باسم حركة حماس، وإن اختلفت المصطلحات، فإن المغزى والنتيجة واحدة.

كم نحن بحاجة إلى مثل هذا الحراك الفكري الذي افتقدناه على مدار سنوات، ولم نستطع أن نحدد استراتيجية وطنية موحدة حيال قضايا المرأة، رغم وجود قواسم مشتركة في الخطابات وإن تعددت مشاربها السياسية ومنطلقاتها الفكرية، فلا يوجد من يختلف على أن المرأة الفلسطينية كانت وما زالت خارج اهتمامات القيادات السياسية وصناع القرار، وفي كل مرة يجرى التحرك ببطء شديد حيال تحسين مواقع وجود المرأة في تلك المراكز، غابت المرأة في لجان الحوار، وغابت في لجان المصالحة، وغابت في حفل توقيع المصالحة الوطنية في القاهرة، وما حضر من القيادات النسوية القليلة كان بعد نضال كبير، دون أن تتلق معظمهن الدعوات الرسمية، رغم أن المرأة كانت أكثر الفئات التي عانت جراء الإنقسام، وأول من حملت راية التوحد، وخرجت في مسيرات جماهيرية تنادي بإنهاء الانقسام الأسود، ومنهن من تعرض للتنكيل والضرب والاستدعاء بل والاعتقال، ولكن حين يتم جني الثمار والحصاد، لا توجد المرأة وتغيب عن الإنجازات والتاريخ خير شاهد على ذلك.

لست هنا بصدد اجترار الماضي بكل ما يحمله من مآسي، بقدر ما نحن بصدد التطلع للمستقبل بعقول متفتحة ونوايا صادقة لنطوي صفحة الإنقسام ونبدأ حقبة جديدة، ترتكز إلى الحوار الحضاري، القائم على المنطق والموضوعية، والبعيد عن لغة الإسفاف وتبادل الإتهامات، لكي نساهم وبقوة في وضع لبنات المرحلة القادمة، من خلال تعزيز وجود وتواجد النساء في مواقع صنع القرار وتطوير مشاركة المرأة في الحياة العامة، والبدء بطرح أولويات النساء على حكومة الوحدة الوطنية، وقبل ذلك الإتفاق على هذه الأولويات، والخروج برؤية وبخطاب نسوى، يشتمل على نقاط الإتفاق بين جميع الأطياف التي تمثل المرأة الفلسطينية، وفي مقدمة هذه الأولويات، الحاجة إلى سن قوانين تشريعية، وفي مقدمتها قانون الأحوال الشخصية والعقوبات لانصاف النساء والأسرة، وللحد من نسبة العنف المجتمعي الذي تتعرض له المرأة، عدا عن توفير فرص عمل للنساء العاطلات عن العمل، وتحقيق مبدأ العدالة والمساواة الاجتماعية، أيضاً وضع أولويات النساء اللواتي هجرن من بيوتهن خلال الحرب، وإعادة إعمار بيوتهن، حتى يتمكن من العيش بكرامة، علينا أيضاً أن نكثف من جلسات الحوار المفتوح وتلبية الدعوة التي أطلقتها ممثلات عن حركة حماس للحركة النسوية، للنقاش وتدارس أوضاع النساء، ومحاولة الخروج باستراتيجية موحدة، تلبي احتياجات ومطالب النساء عامة، أو تفعيل الاستراتيجية السابقة والوثيقة الحقوقية للمرأة.

وعلى وسائل الإعلام، أن تصوب أقلامها وصورها وتقاريرها، بإتجاه تعزيز وترسيخ الخطاب الوحدوي، ليكون الإعلام معول بناء وليس هدم، ومعول وحدة لا فرقة، إذا اجتمعت كل هذه المعطيات، من شأنها أن تساهم بالفعل في الدفع بعجلة التقدم إلى الأمام، وصولاً لتحقيق أهدافنا المرجوة، وفي مقدمتها التحرر الوطني والإجتماعي، اذا ما امتلكنا كل الوسائل والمقومات السالفة الذكر.

تهدد مستقبل اطفالنا

ظروف صعبة تطارد قطاع التعليم في القدس

ميساء الأحمد وامل جمعة

يسلبون كل حقوقنا، وينزعون كل شرعية لوجودنا، ويتطاولون على مرجعياتنا، ولا يكتفون بذلك! هذا هو المحتل كل يوم يمارس سياسته القمعية، من تهديد بالهدم وتدمير للبيوت وسحب للهويات، وتنال القدس نصيبها الأكبر دائماً من كل هذه المآسي والمصاعب، وحتى التعليم في المدينة المقدسة أرض الديانات السماوية ومهد الكتاتيب وبيوت العلم نال نصيبه من سياسات القمع، وحاليا يتبع الاحتلال سياسة التجهيل، كاستراتيجية تهدف إلى تدمير المحتوى الثقافي والعلمي لأن التعليم والثقافة نافذة الشباب نحو المستقبل والوطن.

ولخطورة هذه القضية أفرد لها برنامج ضد الصمت من تقديم أمل جمعه حلقة خاصة، تحدثت فيها جمعه عن مرجعيات التعليم في مدينة القدس منذ العام ١٩٧٠ حتى وقتنا الحالي، وحذف المنهاج الفلسطيني ووثيقة الاستقلال الفلسطينية الموجودة فيه، وعن إلزام المدارس في القدس باتباع نظام البجروت، وتكاليف التعليم المرتفعة، إضافة إلى تحديات وصعوبات العملية التعليمية، وسياسات التجهيل والتعنت الاسرائيلي الكبير.

واذا عدنا بالتاريخ قليلاً، نجد أن التعليم في فلسطين كان مهده ومركزه القدس، ومنذ العام ١٩٦٧، كان المنهج الأردني هو المنهج التعليمي المتبع، حتى دخول السلطة الوطنية الفلسطينية ليبدأ من بعدها التعليم بالمنهج الفلسطيني، ومنذ نكبة فلسطين يواجه قطاع التعليم المشاكل المختلفة، نتيجة الواقع السياسي والاحتلالي، ويعاني من محاولات للسيطرة الاسرائيلية الكبيرة عليه.

وحسب ما ذكرت سوسن الصفدي مسؤولة العلاقات العامة والدولية في دائرة الإعلام التربوي في دائرة أوقاف القدس أثناء استضافتها في البرنامج، أن مرجعيات التعليم في القدس كالآتي أولاً: مدارس المعارف أو البلدية الإسرائيلية التابعة لسيطرة الاحتلال الإسرائيلي، وتشكل ما نسبته ٤٨٪ من قطاع التعليم، ثانياً: المدارس الخاصة التابعة لجمعيات أهلية وكنائس ومؤسسات خاصة، وتشكل ٢٦،٧٪ من قطاع التعليم، ثالثاً: مدارس الأوقاف التابعة لدائرة الأوقاف العامة، والتابعة للحكومة في القدس، وتشكل من ١٥٪ إلى ١٦٪ من قطاع التعليم، رابعاً: وهي ظاهرة غريبة تسمى بمدارس المقاولات، التي لا تتبع لأي نظام أو رقابة، وهي مدارس تابعة لجهات التعليم الإسرائيلية وتشكل ٦،٢٪ من قطاع التعليم، خامساً: مدارس وكالة الغوث وتشكل ٣،٣٦٪ من قطاع التعليم.

وهذا يعني أن ما نسبته ٥٥٪ من قطاع التعليم يخضع لسيطرة مباشرة من البلديات الإسرائيلية وإدارة المعارف في مدينة القدس، وحالياً تدرس مدارس المعارف الإسرائيلية المنهاج الفلسطيني المشوه الهوية والمضمون، حيث يتم إعادة برمجة وحذف وإعادة طباعة لهذا المنهج، مع تشويه الكثير من الحقائق حول الهجرة واللاجئين والمواضيع التي تتحدث عن القضية الفلسطينية، وحذف المواد التي لها علاقة بالتربية الوطنية والمدنية، وإرغام الطلبة على تعلم مواد لها علاقة بالمدنيات الإسرائيلية.

أما امتحان الثانوية العامة، فهو يعد من المشاكل التي تواجه طلاب القدس، وكما هو معروف بأن الامتحان محدد لمصير كل طالب يصل للمرحلة الثانوية، وفي القدس هناك محاولات من قبل قوات الاحتلال لمنع عقد هذا الامتحان، ومحاولة لفرض البجروت الإسرائيلي كبديل عنه، من خلال الدعايات الكاذبة والصورة المشرقة، على أساس أنه مفتاح الشباب للعالم والحصول على الوظائف والعمل في إسرائيل.

ومن الممارسات الأخرى التي يقوم بها الاحتلال لإعاقة التعليم ومنعه، رسوم التعليم العالية للالتحاق بالمدارس العربية. ويذكر أن ٦٧٪ من المجتمع المقدسي تحت خط الفقر، ويقابله تكاليف التحاق بسيطة في مدارس المعارف والبلديات الإسرائيلية، وتوفير مقاعد في هذه المدارس، فيقوم الطالب المقدسي بالالتحاق بهذه المدارس نتيجة الضغوط والصعوبات، وهذه المدارس ماهي إلا مدارس تجهيل ذات مستوى تعليمي سيء.

أما من ناحية الوصول للمدارس، فيعاني الطلاب من هذه المشكلة بشكل كبير، نتيجة جدار الفصل العنصري، والحواجز المختلفة، إضافة إلى الإغلاقات التي تفرض على المدينة، ويواجه هذه المشاكل بالأخص طلاب الضواحي، الذين يسكنون بجانب مدينة القدس، ناهيك عن الاعتقالات المتكررة التي تقوم بها قوات الاحتلال بين صفوف الطلبة لأسباب وحجج واهية، والمضايقات التي تتعرض لها الطالبات على الحواجز أثناء المرور، وخصوصاً حاجز قلنديا، حيث ذكر حسب ما قالت الصفدي، بأن هناك حوالي ١٠ آلاف طالب مقدسي غير مسجلين في إطار تعليمي من سن ٦ إلى ١٨ سنة.

اللجوء إلى بناء عدد إضافي من المدارس ليس بمسموح، بسبب عدم توفر تصاريح بناء، وعدم السماح بالتوسع، وأي محاولة للبناء أو التوسع، حتى وإن بوضع خيمة، تقوم قوات الاحتلال بتسليم إنذار الإخلاء والهدم، والنتيجة واحدة لا مقاعد لا مدارس لا تعليم.

وخذ على ذلك الوضع الرديء الذي يعاني منه قطاع التعليم، مدرسة النبي صموئيل في القرية التي تحمل اسمها بجانب مدينة القدس، وكما قال خليل أبو عرقوب مدير المدرسة، بأنها مدرسة من غرفة واحدة، تجمع فيها المدير والمعلمين والطلبة، ونظام التدريس فيها هو نظام التجميع لصفوف الأول والثاني والثالث، والغرفة تتسع ل ٨ طلاب ولكن يوجد ٣٠ طالب من المرحلة الأساسية للثانوية، وننوه إلى أن قرية النبي صموئل منطقة (ج) وممنوع فيها البناء والتوسع، وبشكل عام فإن هذه القرية ذات أوضاع صعبة ورديئة، ومع أن عدد السكان فيها قليل، إلا أنه يعيش في البيت الواحد من ٥ إلى ٦ عائلات.

هذه الأوضاع الصعبة والظروف القاسية سابقة الذكر، تؤثر بشكل كبير على الأداء والتحصيل العلمي للطلبة والطالبات، وبالتالي تؤثر على نفسيتهم، وتهبط من عزيمتهم نحو الدراسة والالتحاق بالمدارس، فترتفع نسبة عمالة الأطفال والشباب، وينجرون وراء الدعايات الإسرائيلة والعروض الواهية، بالنزول إلى سوق العمل، فيصبحون ويمسون عمالاً في المستوطنات والمصانع الإسرائيلية، بأجور زهيدة وبمحتوى فارغ من أي علم أو ثقافة.

المراكز والجمعيات النسوية في القدس

برامج طموحة بحاجة إلى الدعم المادي والمعنوي

القدس: ميسة أبو غزالة

المراكز النسوية والجمعيات والمؤسسات التي تُعنى بحقوق المرأة في مدينة القدس، أماكن تقام فيها فعاليات ونشاطات، تساعد المرأة المقدسية في تكوين كيانها ودمجها في المجتمع بالتساوي مع الرجل، لكن دورها في السنوات الأخيرة تَقلص وضعف لعدة أسباب، أهمها التمويل والعوامل السياسية وعراقيل يضعها الأحتلال. أما دور المرأة المقدسية في الحياة السياسية والاجتماعية، فهو غني عن التعريف والشرح، لأنها تقوم بمهام كبيرة في خدمة المجتمع، تعليمياً وصحياً وحرفياً.

قلة الإمكانيات

قالت الناشطة المقدسية روضة عودة (أم لؤي) من اتحاد لجان المرأة الفلسطينية: «الجمعيات النسوية في القدس تعاني من قلة الإمكانيات، ومن عدم وجود برامج وخطط ثابتة لرعاية المرأة، أو أنها غير كافية لأنها ليست دائمة، مشيرة إلى أن الأعباء الملقاة على المرأة، بحاجة إلى ميزانيات وكوادر وفرق مختصة». وأضافت: «من الممكن أن يتم تنظيم ورش عمل وجلسات تفريغ نفسي للمرأة، لكن ذلك لا يكفي المرأة المقدسية، التي تعيش أصعب حياة، فهي تطرد من منزلها، ويفصلها الجدار عن عائلتها وأقاربها، والأوضاع الاقتصادية صعبة، خاصة بعد إغلاق المدينة التي كانت تعتمد على القرى حولها، مضيفة أن الضرائب الباهظة تُدفع من قبل المرأة مقابل حقوق لا تأخذها، لا خدمات أو حدائق أو ملاعب».

ووصفت عودة المرأة المقدسية بأنها «مُشردة»، إذا كانت متزوجة من أحد سكان الضفة، فتضطر أن تعيش لوحدها دون زوجها. وطالبت عودة كل المؤسسات المعنية، وعلى رأسها السلطة، الاهتمام بالمرأة المقدسية، التي تعاني من الإهمال الشديد، خاصة في قرى أبو ديس والسواحرة والعيزرية. وشددت عودة على ضرورة تأمين أماكن عمل، لتمكين المرأة اقتصادياً وفكرياً، لتصبح قادرة على المواجهة والتحمل في القدس.

من جهتها قالت السيدة سهام عباسي، من الاغاثة الزراعية الفلسطينية، أن عدة أندية نسوية افتتحت قبل انتفاضة الأقصى في عدد من أحياء محافظة القدس (العيسوية وسلوان ورأس العمود) خاصة للمرأة، لكن للأسف بعد سنوات من افتتاحها وعملها، تم اغلاقها بسبب عدم توفر التمويل المالي لاستمراريتها، إضافة إلى ارتفاع الإيجارات، بحيث تحول العمل إلى مواقع من خلال اللقاءات في الجمعيات الخيرية أو في منازل السيدات.

وتعمل العباسي منذ ٢٠ عاماً مع النساء المقدسيات، من خلال التعاون والتنسيق مع المؤسسات في مدينة القدس، حيث يتم عقد محاضرات وورشات عمل، تتناول كافة المواضيع بهدف مشاركة المرأة في العملية الانتاجية وتوعيتها لحقوقها ووضعها الاجتماعي.

وأضافت: «في عام ٢٠٠٠ رأينا حاجة المرأة المقدسية إلى دعم إقتصادي، إضافة إلى الدعم الاجتماعي، وكانت الفكرة للوزير اسماعيل دعيق، الذي رأى ضرورة إعطاء القروض للمرأة لعمل مشاريع، لاستمرارية واستدامة الدعم من خلال التوفير والتسليف، وبالفعل تم تأسيس جمعية مرخصة من وزارة العمل، وهي «جمعية المرأة الريفية التعاونية للتوفير والتسليف»، وتضم مئات السيدات من محافظة القدس، بإشراف الإغاثة الزراعية الفلسطينية.

وأوضحت العباسي أن النساء استطعن أن يكون لهن ملكية خاصة من خلال أسهمهن في الجمعية، مضيفة: «من النساء المشاركات من تأخذ قروضاً لعمل مشاريع خاصة ومنهم من يدخر»، مُشيرة إلى عدة مشاريع تم افتتاحها من خلال الجمعية، مثل «مشروع لبيع الملابس الجاهزة، مشروع لبيع البهارات، وفتح صالونات، شراء أغنام وانتاج الأجبان والألبان منها.

وأشارت العباسي إلى أن الجمعية تسعى إلى عمل مشروع جديد للنساء داخل الجدار العازل، وفي العيسوية وسلوان ووادي الجوز والقدس القديمة وصور باهر، بهدف زيادة دخلهن، مثل شراء ماكينات خياطة لنساء الجالية الأفريقية، وافتتاح «بيوتي كير» في قرية العيسوية، وفي سلوان تعمير أرض وزراعتها بالحبوب والأعشاب الطبية لبيعها.

وتقول العباسي أن المرأة المقدسية داخل الجدار، بحاجة إلى العديد من المشاريع والبرامج، في ظل غياب الأندية والمراكز النسوية.

وتساءلت العباسي: «أين هي المراكز التي تعلم السيدة او الفتاة المقدسية الموسيقى أو الدبكة أو السباحة، وللأسف، إذا وجدت المراكز فهي عالية التكلفة وتكون لطبقة معينة في المجتمع، وتحرم منها الطبقة المتوسطة ومحدودة الدخل».

وأضافت: «تعاني المرأة والفتاة المقدسية من البطالة وقلة فرص العمل في السوق الفلسطيني والاسرائيلي»، ووصفت المرأة المقدسية «بالضائعة» في ظل غياب الاهتمام والتمويل والمؤسسات الحاضنة، التي هي في تراجع سنة بعد الأخرى. وشددت العباسي على ضرورة استمرارية المؤسسات في تقديم الدعم للمرأة المقدسية.

بحاجة إلى اهتمام

أما السيدة آمال صباح، المسؤولة عن «رابطة الديار والأصالة للتراث الفلسطيني»، فقالت إن الجهد الذي تقوم به النساء المقدسيات، هو فردي وبلا دعم ولا تمويل ولا اهتمام كافٍ، وأضافت: «نحاول نحن في الرابطة، توفير ما نحتاجه من المواد الخام من أموالنا الخاصة، حتى عند تقديمنا طلبات للقروض لا نحصل عليها».

وقالت: «نحن مجموعة من النسوة تجمعنا سوياً، لتعزيز دور المرأة الفلسطينية في القدس، ليكون لها وجود وآداء واضح، حيث تقوم النسوة بعمل انتاجات من التطريز الفلاحي وأثواب وحفر على الأخشاب والرسم على الفخار، إضافة إلى المأكولات الشعبية، ويتم تسويقها من خلال تنظيم المعارض في المدن الفلسطينية».

وعن الرابطة، أوضحت صباح: «كنت أعمل بالتطريز والتصميم منذ ٣٠ عاماً، واحتفظ بما أنتجة لنفسي، ثم تجمعت مع عدد من النسوة المقدسيات، اللواتي يعانين من أوضاع مادية واقتصادية صعبة، فقررنا تأسيس إطار يجمعنا سوياً، وبالفعل أصبحنا نجتمع في منزلي ونضع الخطط، حتى أصبح لدينا عنوان، وقدمنا للحصول على التراخيص اللازمة من وزارة العمل الفلسطينية». وشددت صباح على ضرورة الاهتمام بالمرأة في القدس، وتوفير المشاريع الخاصة لها. وأوضحت الناشطة أم أيمن الصوص، عضو الإئتلاف من أجل القدس، أن الإئتلاف ينظم فعاليات خاصة بالمرأة المقدسية على مدار العام، مؤكدة أن المرأة بحاجة إلى دعم مادي ومعنوي وتضامن كامل معها.

التقرير السنوي للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان

المرأة الفلسطينية بحاجة إلى قانون مستقل لحمايتها من العنف

ياسر علاونه

أصدرت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان مؤخراً، تقريرها السنوي السادس عشر، حول وضع حقوق الإنسان في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية للعام ٢٠١٠، وتناول التقرير في فصل الحق في الحياة والسلامة الجسدية، محوراً يتعلق بحق المرأة في الحماية من العنف.

وجاء في تقرير الهيئة أن المادة (٩) من القانون الأساسي للسلطة الوطنية للعام ٢٠٠٢، ينص على أن: "الفلسطينيون أمام القانون والقضاء سواء، لا تمييز بينهم بسبب العرق أو الجنس أو اللون أو الدين أو الرأي السياسي أو الإعاقة". وفي العام٢٠٠٩ ، صادقت السلطة الوطنية الفلسطينية على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو"، التي ألزمت الدول الأطراف فيها، باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لإعمالها في كافة الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. هذا بالإضافة إلى الأسس القانونية العديدة لحماية المرأة من العنف، والتي يجري العمل على إدماجها في مسودة مشروع قانون العقوبات، التي تقوم وزارة العدل بالعمل عليها، وإن كانت الحاجة ما زالت قائمة إلى ضرورة وجود قانون مستقل، لحماية المرأة من العنف.

وقد أشارت الهيئة إلى مراجعتها للسياسات والإجراءات الحكومية لحماية المرأة من العنف، حيث تناولت خطة موعد مع الحرية للحكومة الفلسطينية في الضفة الغربية للعام ٢٠١٠، الإشارة إلى حماية المرأة من العنف، حيث جاء فيها، بأن الحكومة تولي عناية خاصة لمكانة المرأة في فلسطين، وتؤكد عزمها على بلورة آليات خاصة تضمن تمكين النساء وتعزيز دورهن الاجتماعي، وضمان تمتعهن بالمساواة التامة في كافة المجالات، ودعم وتعزيز المؤسسات وهيئات المجتمع المدني المعنية بحقوق وقضايا المرأة. كما بين التقرير أن وزارة الشؤون الاجتماعية، تطرقت في خطتها إلى قضايا عديدة في مجال خدمة النساء المعنفات، كنظام تحويل للنساء المعنفات يربط بين مراكز الطوارئ ومراكز حماية النساء المعنفات الذي يجري تطويره، كما يجري إقرار نظام كل من مراكز حماية النساء المعنفات، والنظام الوطني لشبكات حماية الطفولة. أما في قطاع غزة، فقط أشارت الهيئة، إلى أنه لم تتضح خلال العام٢٠١٠ ، ماهية خطة الحكومة أو وزارة الشؤون الاجتماعية بخصوص النساء، حيث لم يتم الإعلان عما يشير لتوجهات مميزة لتوفير الحماية للنساء المعنفات.

وأشارت الهيئة إلى أن جهاز الشرطة في الضفة الغربية استقبل ما يقارب (٧٨٥) حاله خلال العام ٢٠١٠ من النساء المعنفات، تراوحت ما بين الإيذاء الجسدي، الشروع بالقتل، التهديد، الاغتصاب، محاولة الاغتصاب ومحاولة الانتحار. وفي وحدة حماية الأسرة في دائرة شرطة بيت لحم، تم استقبال (١٢٦) حالة هروب لفتيات، نتيجة لتعرضهن لعنف أسري. أما في قطاع غزة، فلم تتوفر إحصائيات واضحة لجهاز الشرطة للعام٢٠١٠، عن عدد حالات النساء المعنفات، اللواتي تم استقبالهن في مراكز الشرطة، أو عن ماهية أشكال العنف الواقعة ضدهن، ولا تفصح جهات الشرطة عن الآليات التي يتم إتباعها للتعامل مع النساء ضحايا العنف. كما أوضح التقرير استمرار البيوت الآمنة بإمكانياتها المحدودة، التي ترعاها وتشرف عليها وزارة الشؤون الاجتماعية في الضفة الغربية، وعددها اثنان، إضافة إلى بيت آخر يشرف عليه مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي خلال العام ٢٠١٠، حيث كان أحد البيوت التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية قد أغلق في العام ٢٠٠٧، ولم يعد فتحه إلا في شهر تشرين ثاني ٢٠١٠، أما مركز الطوارئ التابع لمركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، فقد استقبل في العام ٢٠١٠ حوالي (٤٩) امرأة معنفة، يرافقهن (٧) أطفال. وكانت هذه الحالات من النساء اللواتي تعرضن للعنف بكافة أشكاله، وكانت حياتهن مهددة بالخطر والقتل، أو اللواتي هربن من المنزل لأسباب تتعلق بعنف مورس عليهن، أو تهديد مباشر أو غير مباشر. كما أشار التقرير إلى أن مراكز الإيواء، ومنها مركز محور الكائن في محافظة بيت لحم، قد قام باستقبال حوالي (١٢) طفلاً مع أمهاتهم في العام٢٠١٠. أما في قطاع غزة، فلا يوجد بيت آمن للنساء يلجأن إليه في حال تعرضهن للعنف حتى الآن، وتجري جهود من قبل تحالف أمل لمناهضة العنف ضد المرأة، للإشراف على بيت آمن، يتم التحضير لإنشائه بإدارة مركز الأبحاث والاستشارات القانونية للمرأة .غير أن المشكلة الكبيرة في هذا الصدد، تبقى في الانخفاض الحاد في عدد البيوت الرسمية، التي توفر الحماية للنساء المعنفات، وضعف الحماية المتوافرة لها، ما يجعل الكثير من النساء المعنفات يودعن في السجون الرسمية للسلطة الوطنية، ما يجعلهن يتعرضن إلى تعنيف مزدوج: من ذويهن أولاً، ومن الجهات الرسمية ثانياً، عندما يتم احتجازها في السجن المخصص بالأساس لمرتكبي الجرائم ومخالفي القوانين، بالرغم من أن الغرض من ذلك هو توفير الحماية لهن.

وقد خلصت الهيئة في تقريرها، إلى جملة من التوصيات، ومنها: إجراء تعديلات على قانوني العقوبات المطبقين في الضفة الغربية وقطاع غزة، فيما يتعلق بإلغاء الأعذار المحلة والمخففة لمرتكبي جرائم قتل النساء على خلفية ما يسمى بالشرف، نظراً لأن الإعفاء من العقوبة أو تخفيفها يشجع على ارتكاب مثل هذا النوع من الجرائم، ويزيد منها. تعديل قانون الإجراءات الجزائية، أو إحداث تشريع قانوني ينظم الإجراءات المتبعة في قضايا العنف تجاه النساء، بحيث يحافظ على مبادئ الخصوصية والسرية، ويأخذ بعين الاعتبار احتياجات الضحايا من النساء، وذلك نظراً لما تتضمنه هذه القضايا من تقاطعات وتجاذبات ذات أبعاد مجتمعية وثقافية، تشكل خطراً وتهديداً لحياة النساء. زيادة عدد بيوت الأمان والحماية، بحيث يتناسب عددها مع الاحتياج المتزايد لها، ولا سيما في قطاع غزة، التي لا يوجد فيها بيوت أمان. بالإضافة إلى مطالبة جهاز الشرطة الفلسطيني في الضفة الغربية، تعميم تجربة وحدات حماية الأسرة على كافة المحافظات في الضفة الغربية، وتطوير نظام التحويلات وآليات التعاون الأخرى ما بين وزارة الشؤون الاجتماعية والشرطة، لضمان حماية أعلى للنساء ضحايا العنف. وتخصيص الدورات التدريبية لأعضاء النيابة العامة وأعضاء الشرطة، ممن يتعاملون مع النساء الضحايا، حيث تتضمن هذه الدورات التدريب على احتياجات هذه الفئة، ورفع مستوى وعيهم بقضايا حقوق الإنسان، وتعزيز قناعاتهم، وإيمانهم بالعدالة الجنائية للنساء.

على الخط الساخن

أزواج يغتصبون زوجاتهن!

هيثم الشريف

حتى لو كان حقاً شرعياً للزوج في معاشرة زوجته، فهو اغتصاب لها، طالما ليس برضاها. هذا ما نقلته الأخصائية الاجتماعية غادة ماجد، وهي تتحدث عن إحدى المعنفات جسدياً.

فخط الإرشاد الأسري التابع للاتحاد العام للمرأة الأردنية، والذي أنشيء عام ١٩٩٦، ويضم ٤ أخصائيات اجتماعيات وأخصائية نفسية وثلاث محاميات، ليس محكمة قضائية تلجأ لها المضطهدات، بل إن الهدف منه بحسبها الإرشاد القانوني والاجتماعي والنفسي، وإيصال رسائل مباشرة حول حق رفض العنف الجسدي والجنسي والمعنوي، والذي يكون داخل الأسرة بشكل خاص، وكيف أن للمرأة أن تمارس هذا الحق، وكيف عليها أن تتصرف في حالة الاعتداء عليها، بهدف خلق توازن في الأسرة، وإيضاح أنها شريكة في الأسرة وليست تابعة.

وقد صنفت غادة ماجد حالات من يلجأن لاستشارة المركز من حيث أعلى النسب، إلى من يتعرضن للعنف الجسدي على يد الأزواج من الزوجات، ثم العنف النفسي. علماً أن الاستشارات والمراجعات، تتم من أغلب الجنسيات العربية، وهناك العديد من المعنفات ممن يحملن مؤهلات تعليمية عالية، كالطب أو الهندسة. مع العلم أن عدد المراجعات لمركز الحسين يومياً، يتراوح بين ١٠-١٢ حالة، منهن ٣-٤ حالات جديدة، وبالتالي فإن عدد المراجعات لمركز المرأة، يتجاوز ال١٠٠٠ حالة سنوياً.

وقد نفت ماجد، أن يكون دورهم هو وضع الحلول، بل طرح الخيارات، والمعنفة نفسها من تقرر خيارها الأنسب. كما أشارت أنه تم فتح أكثر من وحدة تابعة للمركز في ثلاث محافظات هي: «مخيم البقعة، إربد ومادبا».

الأخصائية الاجتماعية، تحدثت كذلك عن أشكال العنف في الأسرة، حيث نقلت عن إحدى المعنفات جسدياً قولها: «مش مشكلتي الضرب، لأنه من عشرين سنة بيضربني، مشكلتي الحقيقية أنه ما بيصرف على أولادي، وبشرب مشروبات روحية». وكذلك تحدثت عن أخرى وهي طالبة تدرس الماجستير، إلا أن ثقافتها وتعليمها لم تمنع أمها التي تزوجت بعمر مبكر، من كسر وقطع أوتار اصابع يدها، بسبب رغبتها في تزويجها رغماً عنها. والصعوبة في هذه الحالة بحسب ماجد، كانت تكمن في أن الفتاة تتسائل، كيف عليها أن تبلغ عن عنف والدتها تجاهها يومياً!!

قصة أخرى سردتها والمشاعر المختلطة ترسمها ملامح وجهها، حيث تحدثت عن أب فرّغ رصاصات المسدس بالكامل في جسد ابنته، لكنها لم تمت، و ذلك لأنها مطلقة وضمت أولادها إليها وبدأت تعمل!!

وعن الآثار والإنعكاسات النفسية على المرأة المعنفة جسدياً، قالت ماجد: «المرأة المضطهدة تفقد التواصل مع أهلها، ويصبح هذا السلوك مكتسباً، ثم ينعكس تلقائياً على الأطفال».

المشكلة بحسبها أيضاً أن المجتمع يعطي السلطة والقرار للرجل، فتمنع المرأة دون وجه حق من ممارسة حقوقها كالتعلم والتنقل، وكأن المراة فاقدة للأهلية، وهذا هو الموروث الاجتماعي الذي يجب أن يتغير.

وحول آليات العمل في المركز، فهي من خلال الإرشاد عبر الخط الساخن «الهاتف» وإجراء المقابلة أوالزيارة الميدانية.

وذكرت أن من كنّ يتعرضن لعنف شديد من النساء، وتخلين عن منازلهن، كن يلجأن إلى الأخصائيات الاجتماعيات، ويقمن في بيوتهن، مما كان يشكل أزمة، ولكن بعد أن تم إنشاء «دار ضيافة النساء»، أصبحت إقامتهن في هذه الدار، بعضهن يقمن ستة أشهر، وبعضهن الآخر يقمن سنة كاملة، مع توفير برامج تهدف إلى إكسابهن خبرات شخصية، كتخصيص دورات في الكمبيوتر والتجميل والطبخ.

لكن غادة أوضحت، أن هناك معايير لقبول النزيلات، حيث قالت: «معيارنا في قبول النزيلات، هو أنه اذا أحسسنا أن خروج المراجعة من المركز سيعرضها لخطر حقيقي، نعمل على توفير الرعاية والأمان لها في المركز، كما نحاول أن نكون على اتصال دائم مع رجال الدين، لما لحديثهم من دور في زيادة ثقة النزيلات بأنفسهن.

الاخصائية الاجتماعية غادة ماجد، اعترفت بأن دورهم دور علاجي وليس وقائي، لأن إعطاء الاستشارات تكون بعد وقوع الحدث أوالمشكلة، لا قبل ذلك. من جانبها أكدت المحامية في المركز إلهام الشوا، أن الدستورالأردني أعطى الحق للمرأة كما للرجل، بلا تمييز بينهما. تحدثت عن الاستشارات القانونية التي يقدمها المركز للمعنفات، مثل تعريف المرأة بحقوقها وواجبات الزوج تجاهها، بما يضمن استمرارية حياة الاسرة، مع إشارتها إلى أن أغلب الاستشارات القانونية التي ترد للمركز، تدور حول كيف يمكن للمرأة أن تحصل على التفريق بينها وبين زوجها، مع ضمان حقوقها، علماً أن قضايا التفريق تتوزع على قضايا الغيبة والضرر، أو قضايا الخلع، الذي إن تم، تلزم المرأة بالتنازل عن كافة حقوقها المكتوبة، ودفع المهر المعجل للزوج. أو الشقاق والنزاع، الذي يلزمها باعطاء بينة، تتيح للقاضي قبول طلب الشقاق والنزاع، مع أخذها لجزء من حقوقها كنفقة الأطفال. مؤكدة أيضاً، أنه وفي بعض الحالات، يتعدى الأمر إعطاء المشورة، ليصل لحد توكيل محامية من المركز، للترافع في بعض القضايا وفق شروط خاصة، ترتبط بنوعية وشدة العنف الذي تعرضت له الضحية والحالة المادية لها.

ولكن الشوا رأت، أن الاستشارات القانونية المقدمة من قبل المركز، وخاصة في حالات الترافع عن المعنفات جنسياً أو جسدياً بشكل بليغ، عن طريق إرسال تباليغ لأزواجهن، لإلزامهم دفع النفقة عن طريق المحكمة، ما ذلك إلا تحريك للوضع، بمعنى أن ذلك يدفع الزوج للحديث مع الزوجة، مما قد يتيح المجال لعودة المياه إلى مجاريها.

مع العلم أن أكثر مبلغ نفقة تم الحصول عليه شهرياً لإحدى المعنفات، اللاتي تم التفريق بينهما، هو مئتا دينار، مع الإشارة إلى أن النفقة، تعتمد على دخل الزوج الذي يقع على عاتق الزوجة إثبات مقدار دخله الشهري.

أما الصعوبات التي تواجه العاملات في المركز، فتتلخص في المعنفة نفسها، التي يصعب غالباً وفي البداية، جعلها تتحدث بكل جرأة عن حالتها، كي نستطيع مساعدتها، لذلك فإن دور المركز يتركز على اشعار المعنفات بالثقة، مما يساعدها على البوح بكل جرأة.

كذلك ختمت المستشارة القانونية في المركز المحامية إلهام الشوا حديثها قائلة: «المشكلة الأخرى، هي في فهم الجهات الأمنية لحقوق المرأة، ففي إحدى المرات، اصطحبنا إحدى المتضررات لمركز الشرطة للإبلاغ عن العنف الذي تعرضت له من زوجها، مما تسبب بتلف العصب لديها، فأجابها الضابط قائلاً «ارجعي ع البيت أطبخيله!!»

«خوفنا على حياة أبنائنا مصدره الاحتلال»

المواطنة العطار: رحلتنا إلى الحقل جماعية محفوفة بالمخاطر

غزة- فايز أبوعون

«منذ أن ننطلق أنا وزوجي وستة من أبنائي وبناتي فجر كل يوم، في حوالي الساعة الخامسة والنصف، تبقى عيوننا شاخصة نحو الشرق، نرقب بها كل شاردة وواردة من حركات جنود الاحتلال الإسرائيلي وآلياتهم العسكرية، التي لا تنفك لحظة عن التحرك ذهاباً وإياباً على طول السياج الأمني من شماله إلى جنوبه، والعكس تماماً، خوفاً على حياتنا»، بهذه الكلمات بدأت المواطنة أمل العطار (أم أسامة)، من سكان وادي السلقا شرق مدينة دير البلح في محافظة وسط القطاع حديثها لـ«صوت النساء».

أضافت العطار: «بالرغم من أن موسم قطف الزيتون، وجني محصول القمح، والخضار بمختلف أنواعها، هو بالنسبة لنا موسم فرح وسرور، فهو أيضاً بالنسبة لنا موسم خوف ووجل من مصير غامض، وموت محتوم يتربص بنا في كل وقت، لأن جنود الاحتلال سرعان ما يفتحون نيران رشاشاتهم الثقيلة والمتوسطة والخفيفة، ويطلقون قذائف دباباتهم المدفعية تجاه حقولنا ومنازلنا المجاورة لما يسمى بـ«الحزام الأمني»، فور شعورهم بأي خطر كان».

تابعت: «إن أرضنا التي تبلغ مساحتها نحو ١٠ دونمات، ولا تبعد عن السياج الأمني الفاصل بين شرق القطاع وداخل الخط الأخضر سوى ١٠٠٠ متر تقريباً، وتزخر بمختلف أنواع أشجار الزيتون من نوع سري، وكي ١٨، والزيتون البلدي الخاص بالزيت، تعرضت كغيرها من الأراضي والأشجار الأخرى في القطاع، لمادة الفسفور المحرم دولياً أثناء الحرب على غزة، مما أثر سلباً على كمية الثمار وجودتها، موضحة أن الجهد الذي يُبذل يومياً، لا يتناسب وحجم الثمار المجنية منها».

وأكدت أم أسامة، أنه وعلى الرغم من ما يحيك بهم من مخاطر جمة، افقدتهم الشعور بالأمن والأمان كغيرهم من المزارعين سكان المناطق الأخرى، لم يتوقفوا لحظة عن زراعة أرضهم بمختلف أنواع الخضروات، مثل الباذنجان، والبندورة، والفلفل الأخضر من جميع الأنواع، والكرنب، والقرنبيط، والبامية، والملوخية، وغير ذلك من الفواكه التي تساعدهم على العيش بكرامة، وتعينهم على شظف الحياة، وقسوة الأيام من جهة، وعلى الصمود فوق أرضهم التي حصلوا عليها بشق الأنفس.

«على دلعونة وعلى دلعونة زيتون بلادي أحلى ما يكونا»، و«مهما دمروا ومهما جرفوا، بقائنا في أرضنا كشجر الزيتونا»، هذا ما أحبت أن تبدأ به المواطنة ميَّسر البراك «أم عمر»، من سكان قرية وادي السلقا أيضاً، حديثها مع «صوت النساء» لتضفي على اللقاء جواً من المرح، وتكسر من خلال ذلك حالة الخوف والقلق التي تنتابهم معظم الأوقات.

وأشارت البراك إلى أن ما تجنيه وأسرتها من ثمار الأشجار وخاصة الزيتون واللوزيات وغيرها، وما تعصره من زيت، وما تحصده من قمح وشعير وغير ذلك، لا يتناسب بالمطلق مع حجم ما تواجهه وعائلتها من معاناة أولاً، ومن خوف وقلق على حياتهم ثانياً، جراء ما يحدق بهم من خطر قد يداهمهم في كل لحظة وحين، قد يختطف منهم الزوج المعيل أو الابن المعال.

وذكرت أنه طوال الوقت، تكون عيوننا شاخصة على الحدود الشرقية للقطاع «الحزام الأمني»، وتكون أيدينا وهي تقطف حبات الزيتون وتزرع أشتال الخضار راجفة، لافتة إلى أن هذا هو حالهم في كل يوم من أيام السنة، سواء في موسم حصاد الزيتون أو غيره.

وقالت: «حين تطأ أقدامنا حدود أرضنا، سواء في رحلات جماعية ننظمها نحن وجيراننا في الأرض، أو من يتطوع معنا ليخوض غمام معركة صراع البقاء والصمود في تلك البقعة الخطرة، أو في رحلات عائلية فردية، سرعان ما تنتهي قبل فوات الأوان، خوفاً على حياتنا وحياة أطفالنا من قذيفة مدفعية عابرة، أو رصاصة محتل غادرة قد تفسد علينا فرحتنا».

وقالت أم عمر بعد أن جففت عرقها المتصبب من جبينها بطرف غطاء رأسها، وتوقفت قليلاً عن عزف الأرض بفأس صغير حملته بين أناملها، ليقوم أحد أبنائها بغرس شجيرات الخس، الكرنب، القرنبيط، الباذنجان وغيرها مما توفرت لديهم: «إن موسم قطف الزيتون لدينا له طقوس خاصة، تختلف تماماً عن أي موسم زراعي آخر، فقبل بدء هذا الموسم بأيام معدودات، نبدأ بالاستعداد له وكأننا نستعد لزفة عريس، أو عروس، كوننا نذهب إلى هناك على شكل جماعات للاستئناس ببعضنا البعض، خوفاً من تسلل الوحدات الخاصة إلينا وإفساد فرحتنا علينا».

ولفتت إلى أنها وعائلتها، سوف لن يتركوا شبراً واحداً من أرضهم، حتى وإن أتى جنود الاحتلال على أسرتها بأكملها، لأن الدفاع عن الأرض والصمود فيها بالنسبة لهم، كما هو الدفاع عن العرض والاستماتة لحمايته، وبالتالي فإنه ومع بزوغ كل فجر، تشاهد العائلات الكبيرة منها والصغيرة، بما تضم من الرجال والنساء والفتيات والشباب والأطفال، تسير في الطرقات متجهة صوب حقولها شرقاً، وفي ساعات ما بعد الظهر أو المساء، نعود أدراجنا صوب منازلنا غرباً، ونحن نحمل على أكتافنا ورؤوسنا ودوابنا ما جنيناه من محصول، وما قطفناه من ثمار، وكأننا الطير يغدو خِماصاً، ويعودُ بِطاناً غير آبهين بما ينتظرهم.

من جهته، قال صابر الزعانين، المنسق العام للمبادرة المحلية، الناشط البارز في الحملة الشعبية لمقاومة الحزام الأمني، إن العديد من المزارعين الفلسطينيين، يستغلون فرصة مرافقة بعض الأجانب لهم في الذهاب إلى حقولهم لفلاحتها وتقليم أشجارها، لا سيما وأن المتضامنين الأجانب تكون معالمهم واضحة ويتحدثون بصوت عالي عبر مكبرات الصوت أثناء مخاطبتهم لجنود الاحتلال، ما يضفي على المكان جو من الطمأنينة والأمان المفقود دائماً بالنسبة لهم.

وأضاف: «إننا ومنذ أربعة أعوام على التوالي، ونحن نقوم بتنفيذ حملة دعم صمود المزارعين القاطنين بالقرب من السياج الأمني، حيث أننا في كل عام، نمارس نشاطاتنا في أكثر من منطقة حدودية، ونساعد المزارعين غير القادرين على الوصول إلى أراضيهم في الوصول إليها وقطف وجني ثمار الزيتون المبارك، في خطوة منا لمساعدتهم في جني محاصيلهم على اختلاف أنواعها من جهة، ولتعزيز صمودهم فوق أراضيهم وثباتهم عليها من جهة أخرى.

وعبر الزعانين عن أسفه من تقصير مؤسسات المجتمع المدني، سيما العاملة في القطاع الزراعي، تجاه هذه المبادرة التي تمثل القيم والأخلاق الوطنية، ولعدم اهتمامها ومناصرتها لفرق الشباب المتطوعين، الناشطين في العمل مع المزارعين في المناطق الحدودية.

بعد ثمان سنوات ونصف من العطاء

طاقم شؤون المرأة يكرم مديرته السابقة روز شوملي مصلح

رام الله -لبنى الأشقر

كرم طاقم شؤون المرأة مؤخراً، مديرته السابقة روز شوملي مصلح، في احتفال شاركت فيه عضوات الهيئة الإدارية للطاقم ومديرته العامة الجديدة، يأتي هذا التكريم بعد ثمان سنوات ونصف من العطاء، قدمته شوملي للطاقم، ليبقى اسمه ضمن أهم المؤسسات النسوية الفلسطينية العاملة لصالح قضايا المرأة والمجتمع. نهلة قورة رئيسة الطاقم، شكرت شوملي على الجهد الكبير الذي بذلته لرفع اسم طاقم شؤون المرأة دائماً، وأشارت في كلمتها في احتفالية التكريم، إلى السنوات الذي بذلتها شوملي في خدمة قضايا المرأة، عبر نشاطات حافلة بالعطاء والإنجاز، حيث أشارت إلى أهم المحطات التي وصلها الطاقم والمعيقات التي واجهها واجتازها في ظل إدارة شوملي. من جانبها شكرت شوملي زميلاتها في الطاقم على هذا التكريم، حيث قالت: «أقف اليوم بينكن بعد الانتهاءمن خدمتي في الطاقم، وقد سعدت بالدعوة التي جاءت مفاجأة جميلة بعد هذه الفترة، فشكراً لكن».

وأضافت: «ثماني سنوات ونصف قضيتها في الطاقم، لا أدري كيف مرت، تعلمت فيها الكثير، كل تجربة خضتها في حياتي تعلمت منها، لكن تجربة الطاقم علمتني أشياء كثيرة، وبَنتْ على كل تجاربي السابقة، الوظيفية منها والطوعية. لقد كان لعملي التطوعي في المخيمات دور هام في تعرفي على واقع النساء اللاجئات، وما مثلته لهن الثورة من أمل، وعملي في الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية كعضوة في الهيئة الادارية لفرع لبنان، علمني كيف أعمل ضمن فريق أختلف معه، ولكن هدفنا المشترك يوحدنا. وتعلمت من تجربة رياض الأطفال ومحو الأمية في لبنان، كيف تكون التربية للتحرير، وكيف تفجر الطاقات لتجعل من كل فرد بغض النظر عن العمر، فرداً فاعلاً في المجتمع، يعمل مع غيره لصالح المجموع. وفي مركز الأبحاث، تابعت دور الإحتلال في تهميش الإقتصاد الفلسطيني، وتحويله للضفة الغربية وقطاع غزة إلى مجرد ملحق بالاقتصاد الاسرائيلي. وفي عملي في الجامعة، عرفت أن الانسان ليس صفحة بيضاء، بل يتفاعل مع المحيط ويلعب فيه دوراً مؤثراً، و في اليونسيف تعرفت على حقوق الإنسان وحقوق الأطفال، ومارست الإدارة وكتابة التقارير والمقترحات والعلاقة مع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية».

وقالت: «كل تجاربي السابقة اجتمعت معاً لتساعدني في أداء عملي، وتأتي تجربتي في طاقم شؤون المرأة، لتغني معرفتي بحقوق المرأة، والتمييز الذي يمارس عليها، وكيف يلعب الوضع السياسي وعنف الاحتلال دوراً في زيادة التمييز والتهميش والعنف. ووجدت في هذا الطاقم أفضل وسيلة لمحاربة هذا التمييز. عشت مع الطاقم معركة الكوتا، وقانون الأسرة وقانون العقوبات، وكبرت بهذه التجارب، وعرفت أهمية الطاقم في عملية التغيير، لكن عرفت أيضاً أن عملية التغيير محكومة بعوامل أخرى، بحاجة إلى تضافر جهود أكبر من أجل إحداث تغيير فعلي ومستدام. وكم سعدت أن قانون العقوبات قد تعدل بقرار من الرئيس، وهذا ما كان له أن يتم دون تضافر الجهود.

كان لي شرف حضور اجتماعات مجلس الادارة كعضو

مراقب، وقد تعلمت منها الكثير: وأول ما تعلمت، هو كيف تتفق نساء مختلفات سياسياً، على موضوع المرأة وتعزيز مكانتها المجتمعية وفي الأسرة. ذكرني ذلك بقرارات الهيئة الادارية للاتحاد العام في لبنان، لكن هناك كان الاتفاق على الجانب الوطني وليس على الجانب النسوي. وهذه ميزة الطاقم، بأنه وازن ما بين الوطني والنسوي والسياسي. وأنه بنى استراتيجياته انطلاقاً من المرجعيات الفلسطينية: وثيقة الاستقلال والقانون الأساسي، ولم ينس أبداً الاحتلال، وجعل من تعزيز مكانة المرأة وتفعيل مشاركتها في مواقع صنع القرار هدفاً أساسياً له».

وأضافت:»إن عملي في الطاقم لم يكن يوماً مجرد وظيفة. بالنسبة لي كان إطاري الذي أعمل من خلاله للقضية الوطنية والنسوية والسياسية. ولذلك لم يكن هناك فصل ما بين المكتب والمنزل، فقد كان العمل مستمراً.

لم يكن سهلاً علي أن استقيل، وأنا أحمل كل هذا الحب، لكن، يشعر الإنسان في لحظة ما أن التغيير صار ضرورياً، وأن المؤسسة بحاجة إلى دم جديد بعد ثماني سنوات ونصف من العمل المتواصل. وأنا على يقين أن الإدارة الجديدة ستعطي ربما أكثر مما أعطيت، وآمل أن يكون أداؤها أفضل مما قدمت». وأكدت: «سوف أحمل رؤية الطاقم ورسالته أينما كنت، فهذه الرؤية وهذه الرسالة هما ما جعلا من عملي في الطاقم قضية. وفي الختام، أود أن أشكر مجلس الادارة على ثقته ودعمه وتعاونه الكبير، وأشكر كافة الموظفات اللواتي حملن رسالة الطاقم ورؤيته وعبأن حولها. وما كان لهذا الطاقم أن يحقق ما حققه دون جهودهن وأنتمائهن. فشكراً لكن جميعاً لما منحتموني إياه من حب ودعم».

وفي الختام، شكرت شوملي أسرتها التي تحملت انشغالاتها طوال فترة عملها في الطاقم، وقدمت لها العون والدعم الدائم. وفي نهاية التكريم تم تقديم درع تقديري باسم طاقم شؤون المرأة لشوملي وعائلتها.

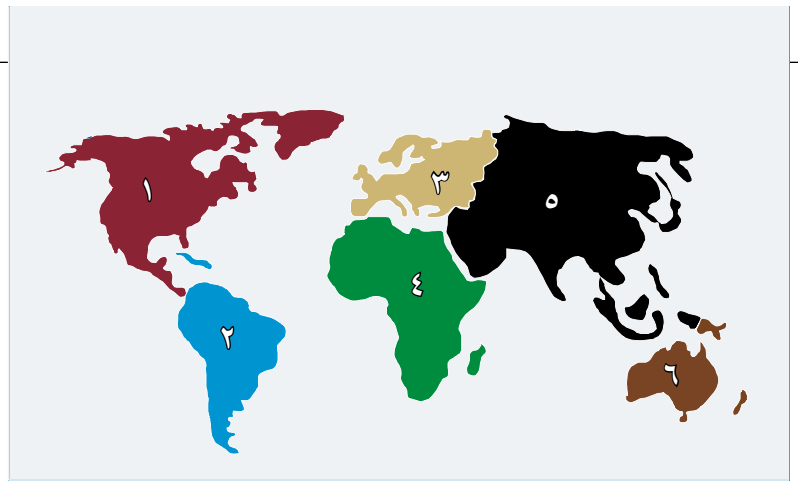

نساء وأخبار

الاغتصاب سلاح حرب في ليبيا وغيرها

٤ الامم المتحدة: قالت خبيرة في الأمم المتحدة يوم الجمعة، أن الاغتصاب ما زال يستخدم كسلاح وحشي في الصراعات المسلحة في أنحاء العالم، بما في ذلك ليبيا، لإرهاب السكان، وإجبار المدنيين على الفرار. وقالت مارجوت وولستروم، الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة، بخصوص العنف الجنسي في الصراعات، أن معظم مرتكبي هذه الأعمال يفلتون من العقاب، حيث ينتشر العنف الجنسي في مناخ من الحصانة من العقاب، يحرم فيه الضحايا من العدالة. وقالت وولستروم في إفادة صحفية: «أصبح العنف الجنسي تكتيكاً مفضلاً لدى الجماعات المسلحة، لأنه الأرخص والأكثر تدميراً، والأسهل في الإفلات به من غيره من طرق الحرب. ودعت وولستروم في خطابها الأول أمام مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان منذ توليها منصبها في آذار ٢٠١٠، كل الدول التي تشهد صراعات مسلحة، إلى وقف هذا النوع من جرائم الحرب، ومحاكمة الجنود أو القادة الذين يشتبه في ارتكابهم لها. وقالت أمام المجلس: «العنف ضد النساء ليس مباحاً في أوقات الحرب، أكثر من أوقات السلم. ولكن على العكس من ذلك، في الصراعات المعاصرة تكون النساء والبنات الهدف الأول للعنف الجنسي، بما في ذلك كتكتيك حربي». وأضافت وولستروم أن مكتبها يعد قائمة سوداء بأسماء الدول التي ربما تكون هدفاً لعقوبات يفرضها مجلس الأمن الدولي، التابع للأمم المتحدة، وفقاً لقرار تبناه المجلس في كانون الأول الماضي.

وقالت الخبيرة أن القائمة على الأرجح ستبدأ بجمهورية الكونجو الديمقراطية، حيث تعرض ما لا يقل عن ٢٠٠ ألف امرأة وفتاة للانتهاك، بينما تشير بعض التقديرات إلى أن العدد يبلغ عشرين ضعف هذا الرقم. وقالت وولستروم وهي سفيرة سويدية سابقة، أن كل المعلومات التي جمعها مكتبها، تؤكد ما ذهب إليه لويس مورينو اوكامبو، مدعي المحكمة الجنائية الدولية، عندما قال أن المحكمة لديها أدلة تربط الزعيم الليبي معمر القذافي، بسياسة منهجية لإغتصاب المعارضين.

أفغانستان: أخطر مكان في العالم على المرأة

٥ أفغانستان: توصل استطلاع عالمي جديد، إلى أن تضافر العنف الذي يستهدف المرأة العاملة، وتردي العناية الصحية والفقر المدقع، يجعل أفغانستان أخطر بلد يولد فيه الإنسان امرأة. وتأتي بعد أفغانستان جمهورية الكونغو الديمقراطية وباكستان والهند والصومال بهذا الترتيب، على قائمة الدول الخمس الأسوأ في العالم، بحسب الاستطلاع الذي أُجري بين خبراء مختصين بقضايا الجنسين..

ولاحظ مراقبون، أن ظهور الهند التي تتطور بوتائر متسارعة إلى قوة عظمى اقتصادياً، كان مفاجئاً. لكنها تُعد بلداً شديد الخطورة على المرأة، بسبب المعدلات العالية لقتل الإناث من الرضع وتجارة الجنس. ولكن دولاً أخرى بين الدول الخمس الأولى لم تفاجأ. وقالت وزيرة شؤون المرأة في الصومال مريم قاسم، إنها كانت تعتقد أن الصومال ستكون على رأس القائمة وليس في المرتبة الخامسة. ونقلت صحيفة الغارديان عن انتونيلا نوتاري، رئيسة منظمة صانعات التغيير النسائية التي تدعم سيدات الأعمال في أنحاء العالم، أن استمرار النزاع والغارات الجوية التي تشنها طائرات حلف شمالي الأطلسي، والممارسات الثقافية مجتمعة تجعل باكستان مكاناً خطراً على المرأة.

وأضافت، أن المرأة التي تحاول أن تعبر عن رأيها، أو تتولى منصباً عاماً يتحدى القوالب النمطية السائدة بشأن ما هو مقبول أن تعمله، أو غير مقبول، كأن تكون شرطية أو مذيعة، كثيراً ما تتعرض للترهيب أو القتل.

واحتلت جمهورية الكونغو الديمقراطية المرتبة الثانية بسبب المستوى المريع للعنف الذي يُمارس ضد المرأة شرقي البلاد، الذي ينعدم فيه القانون. وذهبت دراسة أميركية أُجريت مؤخراً إلى أن أكثر من ٤٠٠ ألف امرأة يتعرضن للاغتصاب سنوياً في هذا البلد. وأطلقت الأمم المتحدة لقب «عاصمة العالم في الاغتصاب» على جمهورية الكونغو الديمقراطية. وجاءت باكستان في المرتبة الثالثة، على أساس ممارسات ثقافية وقبلية ودينية معادية للمرأة. وقال التقرير إن هذه الممارسات «تشمل إعتداءات باستخدام الأسيد الحارق وتزويج القاصرات والزواج بالإكراه والعقاب، أو القصاص بالرجم أو غيره من إشكال الاعتداء الجسدي.

وبحسب الاستطلاع فإن الهند رابع أخطر بلد في العالم على المرأة. واكتشف الاستطلاع أن مكتب التحقيقات المركزي الهندي، يقدر أن نحو ٩٠ في المئة من المتاجرة بالبشر جرت داخل الهند في عام ٢٠٠٩، وإن عدد العاهرات بلغ زهاء ٣ ملايين عاهرة، ٤٠٪ منهن قاصرات. وتتفاقم الأخطار التي تحيق بالمرأة نتيجة الزواج بالإكراه والمتاجرة القسرية بالأيدي العاملة. ويقدر صندوق السكان التابع للأمم المتحدة، أن نحو ٥٠ مليون فتاة سُجلن في عداد «المفقودين» خلال القرن الماضي، بسبب قتل الرضع الإناث وقتل الجنين، لأن الآباء يفضلون إنجاب الصبيان على البنات في الهند. وتعاني الصومال المفككة كدولة، مستويات عالية من وفيات الأمومة والاغتصاب وختان الإناث وشح فرص التعليم ونقص العناية الطبية. وقالت الوزيرة قاسم، إن اخطر ما يمكن أن تفعله المرأة الصومالية هو الحمل. وعندما تصبح الصومالية حاملاً تكون حياتها على كف عفريت، لانعدام رعاية الأمومة والطفولة بالكامل.

بروكسل: التوقيع على إتفاقية مكافحة العنف ضد المرأة

٣ قرر المجلس الأوروبي المعنى بحقوق الإنسان، فتح باب التوقيع على الإتفاقية الدولية لمكافحة العنف ضد المرأة والعنف المنزلي، في الحادي عشر من الشهر الجاري. وسيتم فتح باب التوقيع الدولي فى الاجتماع الوزارى للمجلس، والذي يضم في عضويته ٤٧ دولة، فى اسطنبول في تركيا حيث يعقد الاجتماع.

وتتضمن الإتفاقية بنوداً وإجراءات قانونية، وتعاوناً دولياً من أجل حماية المرأة من كل ممارسات العنف ضدها فى المجتمعات، كما يشمل حمايتها من العنف المنزلي، والتحرشات الجنسية فى العمل، والعنف الذى تقع ضحيته فى الحروب من عمليات اغتصاب، وإجبارها على البغاء، والتعاون الدولى لملاحقة مرتكبي هذه الجرائم قانونياً، كما تتضمن الإتفاقية مكافحة العنف داخل الأسرة بصفة عامة.

الدنيا... امرأة

قراءة: محمود الفطافطة

ماذا تفعل المرأة لاثبات نفسها في ظل تحكم الواقع الذكوري بها؟ وماذا تفعل في ظل هيمنة ثقافة عربية ذكورية؟. على هذين السؤالين الأساسيين يبحر الكاتب السعودي تركي الدخيل في موضوعات المرأة العربية مع التركيز على المرأة الخليجية، وتحديداً السعودية. يقول في مقدمة كتابه: «كانت المرأة في الثقافة العربية من سقط المتاع، توهب وتعطى وتمنح. كان العربي يئد ابنته ويضعها بكل إطمئنان في حفرة مظلمة، ثم تنفض هي بكل حب التراب عن لحيته، قبل أن يمضي إلى بيته من دونها».

يطرح الكتاب قضية المرأة بهمومها وشجونها، ويتنقل بين الموضوعات التي تفيض بها السجالات، مرة بأسلوب متهكم وساخر، بل وساخط على السائد، ومرة بأسلوب قلق، من عمق الجراحات المتروكة في جسد المفاهيم الخاطئة، وفي حمأة كل ذلك، نلمح بين السطور ظلاً أنيساً وساحراً لمخلوق رائع اسمه المرأة.

يؤكد الدخيل في كتابه، أن المرأة برزت بوصفها قضية محورية في المشهد العربي منذ فترة طويلة، واحتدمت قضيتها واضحة منذ أن وقفت هدى شعراوي، إحدى الناشطات المصريات في مجالي الاستقلال الوطني المصري، والنشاط النسوي، من نهايات القرن التاسع عشر، وحتى منتصف القرن العشرين، لتعلي من شأن المرأة، وتساهم في رفع الظلم عنها والمطالبة بحقوقها ونيل مطالبها.

ويضيف: كانت المرأة عضواً فاعلاً في المجتمع المدني الإسلامي، ولم تكن مكبلة بهذه القيود التي تفرض عليها حالياً، بسبب الأعراف والعادات المزعجة. وإذا قرأنا كتاب الشيخ عبد الحليم أبو شقة «تحرير المرأة في عصر الرسالة»، والذي اعتمد فيه على الأحاديث الصحيحة قي البخاري ومسلم، يتأكد لنا أن المرأة كانت حاضرة في عصر الرسالة، بل وكانت مؤثرة وقائدة في مجالات متعددة، وفي التجارة بالذات. ويكفي أن نستحضر زوجة الرسول عليه السلام «خديجة بنت خويلد»، ودورها المؤثر في المسلمين إلى اليوم، لنعلم أن المرأة لم تكن مجرد رف مركون من رفوف البيت، بل كانت عضواً مؤسساً لكيانات مدنية كثيرة منذ عصر الرسالة.

ويرى الكاتب الدخيل، أنه إذا كان الإسلام بنصوصه التأسيسية منح المرأة مساحة للحركة في الواقع، لم تُمنح لها من قبل، فإن هذه المساحة لم تتطور، مع أن النبي عليه السلام، كان يحث على تعامل إنساني مع المرأة. وفي الحديث الصحيح أنه قال في سكرات الموت «خيركم خيركم لأهله». بمعنى أن الممارسات التي تُهان من خلالها المرأة العربية، لا علاقة للإسلام بها، بل هي بسبب الثقافة العربية، التي لم تتطور تبعاً لتطور النصوص التأسيسية للإسلام، ولم تتجاوب مع إرادة تمكين المرأة، التي نجح بها صدر الإسلام الأول، وتراجعت مع «تسليعها» في الخلافات الإسلامية، عندما تحولت بين مصيرين، سلعة داخل القصر، أو جثة في القصر.

وفيما يتعلق بالمرأة في السعودية والخليج، فإن الكاتب يذكر، أن هذه المرأة عاشت تحولات عديدة، باعتبارها جزءاً من المجتمع الذي انتقل في ظرف زمني قياسي، من حالة البساطة البدوية، عبر النفط والثروة، إلى حياة المدنية بتعقيداتها وحداثتها، وأسهمت هذه التحولات الاجتماعية، في تشكيل حالة من الإلتباس في موضوع المرأة، التي أخضعها تيار الصحوة لتكون عنصر المفاصلة والمفارقة بينه وبين بقية التيارات، على أساس فرز يحدد الحق، ويربطه برؤيته، والباطل ويربطه برؤية غيره.

ويوضح الكاتب أن الغليان الثقافي في الحالة السعودية برمتها، يؤسس لمرحلة من التجدد والتغيير، ولما كانت السعودية تزخر بإبداعات نسوية هائلة، فقد رأى الكاتب أن يخصص كتابا حول المرأة، يتراوح بين النقد الساخر والطرح الجاد، بين القصص والحكايات وبين الأفكار والقصائد والأدبيات.

ويتساءل الدخيل في كتابه: لماذا يتناول البعض دائماً المرأة بصفتها موضع الخطيئة، لا موضع الإبداع والإثمار؟». ويضيف: «لا يتعاطون مع المرأة بوصفها حاضنة البشرية، ومصدر الخصوبة، ولا بصفتها الأم الحنونة، والأخت المحبة، بل تجد معظم الأطروحات حولها تتمحور حول الخطايا وكأنها لعنة وسوأة».

هذا التعامل مع المرأة، يصفه الكاتب بأنه «جاهلية جديدة»، ويوضح أنه رغم كثافة الانتاج السجالي المطروح حول المرأة، فإنه لم تتطور النظرة للمرأة كثيراً، ولم يتغير التعامل معها، بل على العكس من ذلك، زاد البعض في تحفزهم إزاءها، وكأنهم يريدونها ان تبقى على ما هي عليه، محبوسة مركونة، إلى أن يأتيها عريس، ربما كان جنة وربما كان جحيما آخرا، يسومها سوء العذاب. ويعود الدخيل ليطرح سؤالاً آخراً هو: «أين هو الخطاب المتعلق بالمرأة من تناول أبجديات حقوقها، في مناحي الحياة كافة؟».

في هذا الإطار فإن الكاتب يطالب بالكف عن تحويل المرأة إلى وسيلة للسجال، والعمل على تطوير الفعل الاجتماعي إزاء المرأة، ليدخل في عمل المؤسسات، مع ضرورة خروج المرأة من كونها مجرد خنجر في معمعة حرب لا ناقة لها فيها ولا بعير!!

أسماء لن تنسى

إعداد: محمود الفطافطة

الدكتورة العمودي: معركة من أجل الجميع

الدكتورة سامية العمودي، استشارية النساء والولادة في جامعة الملك عبد العزيز بجدة، خاضت بامتياز معركة الجهاد الأكبر، ببطولة وإباء وإيمان وصبر. عندما أصيبت العمودي بسرطان الثدي، اعتبرت ابتلاءها بالسرطان «رسالة حب من الله». وبعد مواجهة المصيبة بثبات، قررت أن المعركة ليست فردية، فسبعون في المائة من بنات بلادها يكتشفن إصابتهن بالسرطان في وقت متأخر، ما يجعل إمكانية مكافحته أصعب، مقارنة بثلاثين في المائة من ذات الفئة في أميركا.

أخذت د. العمودي الموضوع الشخصي وأحالته إلى قضية عامة ووطنية، وحملت على عاتقها مسؤولية التوعية والإرشاد، وهذا ما جعلها إحدى أهم عشر سيدات في العالم. عندما كرمت د. العمودي في واشنطن، أهدت السيدة الأميركية الأولى (وقتذاك)، لورا بوش حجابا يحمل شعار حملة مكافحة سرطان الثدي، تأكيدا على هوية المرأة العربية، واعتزازها بانتمائها وثقافتها، ولتقول لها إننا مستعدون للتفاعل مع العالم، والتعاون معه، دون أن نتخلى عن تراثنا وأصالتنا.

صعصعة: أول مدافع عن حقوق المرأة

صعصعة بن ناجي بن عقل، هو أول مدافع في العالم عن حقوق المرأة. هو تغلبي عاش وتوفي قبل ظهور الإسلام. كان صعصعة يفدي الموؤودات من حر ماله، واستمر ٦٠ عاماً يجوب الصحراء، بحثاً عن فداء الموؤودات، ويقال أنه نزل صدفة في مضارب أعراب، فسمع صراخ امرأة تستغيث وتستعطف زوجها، أن لا يئد ابنته، فسأل الرجل عن سبب عزمه على قتل الطفلة، فقال له: إنها شدة الفقر، فعرض عليه أن يشتري منه حياتها بما معه من بعير، وحتى بالناقة التي كان يركبها، فقبل الأب وعاشت الابنة.

ابن عاشور: نصير في زمن التهميش

هو علامة وفقيه تونسي كبير، أنصف المرأة وأنار طريق كرامتها. أفتى بأن للمرأة حق الرضى بمن تتزوجه، وليس لوليها أن يجبرها على زوج لا ترضى به، وأن المرأة رفيقة للرجل، ولذلك سمي كلاهما زوجاً، لأنه شفع للآخر، وهي حليلته في البيت، وكلاهما مأمور بحسن العشرة، وبينهما حقوق مشتركة، فللرجل على المرأة حقوق وللمرأة على الرجل، وأن تصرف المرأة في مالها كتصرف الرجل. كان قدوة ابن عاشور في التعامل مع المرأة الرسول عليه السلام، الذي كان شريكاً للمرأة في البيت، حيث كان يخصف نعله، ويقوم في شأن أهله، ويلاطفهم ويمازحهم، محبة وتقديراً للمرأة ودورها.

صدر حديثاً مجموعة قصص صحفية ٢٠١٠

نحن نحب الحياة ما استطعنا إليها سبيلاً

بيت لحم: تفانين

أصدر بديل، المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين هذه القصص، التزاماً ووفاءً بتعهداته المبينة في شروط جائزة العودة الخاصة بحقل القصة الصحفية، وتقديراً لجهود الكتاب، الذين أسهموا بمشاركاتهم في إغناء ثقافة ومسيرة العودة. ويشار هنا إلى أن دور مركز بديل، قد اقتصر على عملية التحرير اللغوية والفنية للقصص، ولم يتدخل لا في المضامين ولا الأفكار.

يحتوي هذا الإصدار على القصص الصحفية الفائزة بجائزة العودة السنوية للعام ٢٠١٠. وتأتي القصص الثلاثة الأولى مرتبة تباعاً بحسب المراتب: الأولى والتي احتلتها قصة سائد قبها وحملت عنوان: «الطريق الى جفعات حبيبا»، والثانية احتلتها قصة حسين أبو شاويش وحملت عنوان: «عشرة أيام عودة»، والثالثة قصة محمود الكرد وحملت عنوان: «كنا وما زلنا...». ويشار هنا أنه ليس لترتيب القصص التالية أية دلالة على مرتبتها؛ فهي جميعاً حائزة على جوائز تقديرية، ولا مفاضلة بينها بحسب لجنة التحكيم الخاصة بالقصص الصحفية.

ويجيء إصدار مجموعة القصص الفائزة، استكمالاً للهدف من وراء طرح هذا الحقل ضمن حقول جائزة العودة السنوية. لقد كان الهدف من وراء طرح هذا الحقل إبراز دور الصحفيين وأهميته في معالجة قضايا اللجوء والتهجير، لما لكتاباتهم من أثر وتأثير على تشكيل الوعي العام، وخصوصاً لدى الأجيال الشابة من أبناء فلسطين. وغني عن القول أن القلم المنتمي لقضية نبيلة وعادلة، هو ضمان إبقائها حية في كل المحافل، وعبر كل المراحل وعلى كل المستويات.

القصص العشر الفائزة؛ سواء بالمراتب الثلاث الأولى والثانية والثالثة، أو السبع الفائزة بالجوائز التقديرية، تنتقل بالقارئ من صورة إلى أخرى، تختلف فيها الأسماء والمشاهد وتفاصيل الأحداث، ويبدع كتابها في نسج اللوحة الفنية بكلمات مباشرة المعنى، وأخرى رمزية في دلالتها، ولكنها جميعا تردد ذات المعنى: «نحن من هناك... نحن باقون... وللحلم بقية».

في قصة «الطريق إلى جفعات حبيبا»، يعلن سائد قبها صاحب المرتبة الأولى، أن «مركز السلام» المزعوم، ما هو إلا مركز لانتزاع إقرار الضحية بحق القاتل بالقتل، ولا يعدو «السلام» بمنطق المستعمر إلا أكذوبة، إذ يقوم المركز على أنقاض قرية فلسطينية مهجرة، وأي سلام هذا الذي ينكر حقوق اللاجئين!

وفي قصة «عشرة أيام عودة»، يكتشف حسين شاويش، الفائز بالمرتبة الثانية، والذي لم يسبق له أن عاش في قريته الأصلية قبّاعة؛ يكتشف أن قصص أبيه عنها لم تكن مجرد حكايا وصور متناثرة، بل وجدها في نفسه رابطة قوية عميقة لم يدركها سابقاً فيعلن: «ترى من قال أني غادرتها؟».

أما محمود الكرد، صاحب المرتبة الثالثة، فيأخذنا عبر قصته: «كنا وما زلنا»، بكلمات رقيقة ولكن نازفة، وينقلنا مع خطوات جدته ما بين النكبة والحرب العدوانية على قطاع غزة. جدة تحضن حلمها حتى وهي تُوْدِع ابنها الثرى. فما بين النكبة وغزة زيتونة؛ هي الجدة التي تأبى، رغم مآسيها، إلا أن تكون فلسطينية.

محاسن البرغوثي، الفائزة بجائزة تقديرية عن «قالت لي امرأة وغابت»، تحملنا إلى مساحة أخرى من معاناة اللجوء، تأخذنا إلى الأثر النفسي على اللاجئين، حيث أن القسوة الظاهرة على المرأة اللاجئة، تخفي وراءها الإصرار على الحياة، فخلف القسوة طفولة بريئة سلبت عندما سلبت فلسطين.

وجدة شادية سليمان، الفائزة بجائزة تقديرية عن «جدتي: ما بين شظايا المعاناة وحلم العودة»، لم يكفها أن تعيش النكبة، واللجوء، بل قاومت مرضها، وكبر سنها، وكرسيها، وحرب العدوان على غزة، تكبو، وتنهار في كرسيها، ولا يسقط حلم العودة، وكأنه تعويذة نجاتها، وسر الحياة الذي تنقله للأجيال حتى في موتها.

وفي «شحنة من أمل» تتنقل بنا ميسون الأسدي، الفائزة بمرتبة تقديرية، ما بين النكبة والحاضر، ما بين لبنان، ومصر، وفلسطين... ترتفع بنا أطفالاً صغاراً مع طيارتها في السماء إلى دنيا الأحلام، وتهبط بنا إلى أرض الشهداء، تدفع فينا «شحنة من أمل».

وسامر مناع الحائز على جائزة تقديرية عن قصة «مصطفى»، يسترسل في رسم صورة من صور اللجوء والمعاناة في لبنان. فالنكبة لم تنته بمجرد بقاء ثلاثة أرباع الشعب الفلسطيني لاجئاً مشرداً، بل تتجدد النكبة في التشريد المتكرر، وفي صورة الفتى مصطفى الذي يفقد حقوقه كفلسطيني وكطفل.

أما في «الأرصفة» لخضر مناصرة، الحائز على جائزة تقديرية، فتكثر الأرصفة التي لا يثبت منها تحت أقدام اللاجئين شيء، وتتعدد صور اللجوء. وما بين النكبة وبغداد ولبنان، تختلف تفاصيل المشهد، وتشتد قساوة مشهد الشيخ جراح في القدس.

وفي «الطاحونة» لباهي الخطيب، الحائز على مرتبة تقديرية، يكبر شاهر، الطفل الذي غفل عن إحضار الطاحونة وقت التهجير في العام ١٩٤٨، يتجلى معنى انتقال الحق والراية من جيل إلى جيل. فيجلس أبو إسماعيل، شاهر الطفل، الشيخ، ليقص على الأحفاد قصص البلاد، ويزرع فيهم قداسة الحق والأرض. أما في «حفنة تراب وغصن جميز»، فيقص علينا جمعة أبو الحاج، الحائز على مرتبة تقديرية، قصة الإصرار على الحياة رغم التهجير. يرينا كيف تتناثر نجاحات حياة اللجوء وحياة اللاجئين بصاروخ غادر من جهة، ويرينا ما هو أكثر من صبر أيوب في صورة جيل ينشأ مسلحاً بإرادة العودة؛ العودة إلى الديار الأصلية.

بكلمات، القصص الصحفية المنشورة هنا، تروي قصتنا كلنا، وتقول: «نحن نحب الحياة.. ما استطعنا إليها سبيلاً».

خلال مؤتمر نظمه مركز الأبحاث والاستشارات القانونية للمرأة

قيادات نسوية وسياسية تطالب بضرورة التطبيق العاجل لما جاء في اتفاق المصالحة

طالبت قيادات نسوية وممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني، بضرورة التطبيق العاجل والفوري لما جاء في اتفاق المصالحة، والوقف الفوري لكل أشكال الاعتقال السياسي والاستدعاء للتحقيق في كل فلسطين، تحقيق التئام الأسر التي تضررت بسبب الانقسام، وبضمان عودة الذين هجروا قسراً بفعل الانقسام إلى أماكن سكناهم، مع منح حرية التنقل والسفر بين الضفة وغزة دون قيود ذات طابع سياسي.

كما دعوا إلى إلغاء المنع الأمني لاستصدار جوازات سفر، لأنه حق مكفول قانونياً، تحقيق مطالب النساء المتضررات من الانقسام بشكل مباشر، وتعويضهن عن الفقدان وإعادة الاعتبار لهن، وإلزام حكومة الوفاق الوطني بتنفيذ اتفاقيات المصالحة، وبضمان مشاركة النساء بشكل فاعل في اللجان التي يتم تشكيلها، خاصة، لجنة المصالحة الاجتماعية والشعبية. جاء ذلك خلال مؤتمر «المرأة الفلسطينية والمصالحة الوطنية»، الذي نظمه مركز الأبحاث والاستشارات القانونية للمرأة، بدعم من مؤسسة هنريش بول الألمانية، بحضور عدد (٢٥٦) من القيادات النسوية والإعلاميين/ات ومدارء المؤسسات النسوية والأهلية.

كما أوصوا بإعادة النظر في القوانين والمراسيم التي صدرت في كل من قطاع غزة والضفة، وعرضها على التشريعي لاتخاذ قرار بشأنها، الإسراع بتهيئة الأوضاع لإجراء الانتخابات وفق سيادة القانون، وتطوير الدور السياسي للمرأة بالعودة للوظائف العامة والمشاركة في الانتخابات وتحسين الوضع الاقتصادي للمرأة، وفتح فرص عمل جديدة، وتحقيق المطالب القانونية بإقرار تشريعات جديدة، تضمن العدالة والمساواة، وخاصة قانون الأسرة والعقوبات، وتوفير آليات لحماية النساء في الوظائف الحكومية، وعدم إحالتهم للتقاعد العام، بما يحد من وجود النساء وفعاليتها.

وافتتح المؤتمر بكلمة لرئيسة مجلس إدارة مركز الأبحاث والاستشارات القانونية إصلاح حسنية، أشارت فيها، أنه منذ تأسيس المركز وتعتبر مؤسسة هنرش بول من الشركاء الداعمين الأساسيين للمركز، حيث نفذت العديد من المشاريع، استفادت منها النساء في القطاع على المستويين الحقوقي والتوعوي.

وأضافت، أن هذا المؤتمر جاء بعد توقيع المصالحة، متمنية أن تتجسد المصالحة على أرض الواقع بكل مكوناته القانونية والاجتماعية، من خلال تعزيز مشاركة المرأة في القرار السياسي والوطني بكل أبعاده، سيما وأنها كانت أول من تضرر ودفع ضريبة الانقسام، فإن قرار المصالحة أولى أولوياتها.

وقال يواخيم باول، مدير مكتب الشرق الأوسط العربي في مؤسسة هنريش بول الألمانية: «يسعدني المشاركة في المؤتمر الأول الذي يبحث في قضية المرأة والمصالحة، حيث تأتي مشاركة مؤسستنا كشبكة سياسية تعمل باستقلالية كاملة في برامجها، وتمثل مشاركتهن اليوم كتطبيق لأحد أهم برامجنا السياسية، وفي مقدمتها تعزيز الفرص المتساوية للرجال والنساء في جميع الهيئات».

مديرة مركز الأبحاث زينب الغنيمي، قدمت ورقة بعنوان «المرأة والمصالحة الوطنية»،

أشارت فيها أن المصالحة كانت كالحلم، حيث أن الفرقاء السياسيين والجماعات المسلحة ما كانوا يفكرون بموضوع المصالحة، بقدر ما كانوا يفكرون في تثبيت أقدامهم، واصفة توقيع اتفاق المصالحة بالمعجزة الحقيقية، ولكنها أطلقت عدة تساؤلات حول مدى جدية هذه المصالحة، وهل بالفعل جاءت كحاجة ضرورية ووطنية، أم أنها جاءت نتيجة تراجع دور القوى السياسية والمتغيرات الإقليمية، أم أن المتخاصمين أدركا مؤخراً أن التوافق الداخلي هو المأمن الوحيد للجميع؟.

وتطرقت الغنيمي إلى آثار الانقسام السياسي على مجمل الحياة الفلسطينية بكل تفاصيلها، وبشكل خاص على أجهزة القضاء والمجلس التشريعي، وأيضاً الواقع الاجتماعي والسياسي والنفسي، وحالة الحريات التي تراجعت بشكل كبير جراء الإجراءات الإدارية التي اتخذت في كل من غزة ورام الله، آملة في ذات الوقت بقرب تجسيد المصالحة على أرض الواقع، ونجاحها في العودة إلى الأوضاع السابقة، وتفادي كل أشكال التعسف بحق الشعب الفلسطيني.

وقدم نائب مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان لشؤون البرامج حمدي شقورة، ورقة عمل حول «أثر الانقسام على الحقوق والحريات العامة للمرأة»، لافتاً أن حالة الحريات العامة وانتهاكات حقوق المرأة ما زالت متأصلة في المجتمع الفلسطيني، مع قلة الخطوات التي تبتنها السلطة لتغيير هذا الواقع منذ نشأتها، مع إدراك العديد من التشريعات والقوانين التي سنتها أو قامت بتعديلها السلطة، ولكنها لم تغير أرض الواقع، موضحاً أن القانون الأساسي، ضم فصلاً كاملاً لحقوق الإنسان، مشيراً أن الحركة النسوية قامت بجهود لانتزاع وتثبيت المرأة، في حين أخفقت السلطة في تعديل قوانين تحمي الأسرة والمرأة، منها قانون العقوبات والأسرة.

وقالت مديرة مركز شؤون المرأة آمال صيام، في ورقة العمل التي قدمتها وحملت عنوان «تأثير الانقسام على الواقع الاقتصادي والاجتماعي للنساء»، أن توقيع اتفاق المصالحة بين حركتي فتح وحماس، أعاد الأمل للمرأة الفلسطينية وقلوب النساء لطي صفحة سوداء في تاريخ الشعب الفلسطيني، وأن الحديث عن الانقسام كفعل ماضي مجاز لنا أن نتحدث عن أثره، خاصة وأننا ما زلنا نعاني من تبعاته.

واستعرضت جملة من المؤشرات الدالة على تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمرأة، ومنها على سبيل المثال لا الحصر زيادة نسبة الفقر لدى النساء، والطلاق قبل الدخول، حيث وصلت نسبته إلى ٤٢٪، وزيادة ملحوظة في تعدد الزوجات، عدا عن تغير في نمط حياة النساء، وتقلص علاقتهن الاجتماعية واقتصارها على الأهل والمحيطين فقط.

وقدمت مديرة طاقم شؤون المرأة نادية أبو نحلة، «قراءة نسوية في وثيقة الوفاق والمصالحة»، موضحة أن المصالحة التي جاءت بسرعة، كانت مفاجئة، حيث أدركنا أن هناك ظروفاً موضوعية تجتاح الواقع العربي، والمجتمعات بأكملها قامت لإسقاط أنظمة قمعية وعاشت على انتهاك مصالح الشعوب، ومن الطبيعي أن تؤثر هذه الثورات في هز عرش الشعوب الضعيفة، ومنها رام الله وغزة، والتي تتصارع على وهم كيان أو دولة، وتحكمها حكومتين تتقاتلان بإدارة الظهر لحقوق كل المجتمع الفلسطيني وتحديداً النساء. وأكدت أبو نحلة على ضرورة اقتناص هذا الظرف، وعلينا استمزاج الجانب الإيجابي لهذه المصالحة، والتي جاءت ليست لإنهاء الانقسام ولكن للاقتسام، ولكن هذا لا يعني أن المصالحة شأن فلسطيني سوف يخرجنا من الوضع السابق، وتحقيق نظام سياسي ديمقراطي يؤمن بالعدالة الاجتماعية وتداول وفصل السلطات، وقدرة على الإيمان بسيادة القانون، للخروج من تبعيات الانقسام.

وشددت نائب عمادة شؤون الطلبة في الجامعة الإسلامية د. سفجان الشامي في ورقتها، التي تضمنت «رؤية المرأة في حركة حماس»، على أن التطلع للأمام يجب أن يكون بعد قراءة متجددة للواقع، وتقديم الاقتراحات المستقبلية لما بعد المصالحة، وهذا يتطلب وقفة قصيرة لما قبل المصالحة، وليس للعودة لتبادل الاتهامات.

وعزت سبب الانقسام للضعف البنيوي للنظام الفلسطيني، عدا عن الاشتراطات التي وضعتها الدول الغربية، وحالة التجاذب بين التفاعل بين الرؤيتين، إما الاستجابة للشروط الدولية، أو عدم الاستجابة لهذه الشروط، ومن هنا بدأ التفاعل ينزع إلى التوتر والعنف، الذي عاني المجتمع منه الأمرين.

وقدمت أمين سر المجلس الثوري في حركة فتح آمال حمد، ورقة عمل حول «المشاركة السياسية للمرأة بعد المصالحة من وجهة نظر حركة فتح»، موضحة أن التوقيع على وثيقة المصالحة بالنسبة لحركتها، لم يكن بين عشية وضحاها، بل جاء بعد سلسلة من الحوارات التي تجسدت في حوارات القاهرة، ثم التوقيع عليها من حركة فتح دون مماطلة، ثم جاء الرئيس أبو مازن بمبادره إجراء انتخابات تشريعية، ومن ثم مبادرة أخرى لزيارته لغزة، مؤكدة أن حركة فتح ومنذ اللحظة الأولى كانت بوصلتها تتجه صوب إنهاء الانقسام واللحمة الفلسطينية، وهذا ما هو موجود في برنامجها السياسي وأدبياتها.

وأكدت أن الحركة ترتبط بمنظومة دولية، ولكنها تمتلك القرار المستقل تجاه قضايانا الوطنية، معلنة اجتماعاً سيعقد غداً في القاهرة، حيث طرحت الحركة ٦ نساء كي تمثل في حكومة الوحدة الوطنية القادمة.

أحلم بعينين مفتوحتين

الروائية والمخرجة السينمائية ليانة بدر

روائية وقاصة فلسطينية، ولدت في القدس عام ١٩٥٢، انتقلت مع عائلتها إلى أريحا، حيث كان والدها يعمل طبيباً هناك، نزحت مع عائلتها إلى الأردن عام ١٩٦٧ بعد النكسة واحتلال إسرائيل الضفة الغربية و قطاع غزة، أي ما تبقى من فلسطين التاريخية، درست في الجامعة الأردنية ، لكنها لم تكمل الدراسة فيها، إذ حصلت على شهادة الليسانس في علم النفس من جامعة بيروت العربية، عملت كصحافية في بيروت منذ عام ١٩٧٥ وحتى العام ١٩٨٢، تزوجت ياسر عبد ربه، وهو سياسي فلسطيني، وانتقلت للعيش في دمشق عام ١٩٨٢، وهو العام الذي شهد خروج منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت، انتقلت إلى تونس للإقامة مع زوجها، قبل أن تعود معه إلى رام الله.

عينت بعد عودتها مدير عام السينما في وزارة الثقافة و الإعلام الفلسطينية، التي كان زوجها يتولى حقيبتها في السلطة الفلسطينية. نسقت عدداً من المهرجانات السينمائية، وأقامت ناد للسينما في مناطق السلطة الفلسطينية.

درست بعد توليها منصبها في وزارة الثقافة والإعلام، الفنون السينمائية، فدرست فن الإخراج الوثائقي وكتابة السيناريو. وقد مولت لها وزارة الثقافة والإعلام إنتاج عدد من الأفلام الوثائقية عن أوضاع الفلسطينيين ومعاناتهم تحت الاحتلال.

أخرجت عام ١٩٩٩، أول فيلم لها عن الشاعرة الفلسطينية فدوى طوقان، بعنوان «فدوى شاعرة من فلسطين» كتبت ليانة بدر سيناريو الفيلم، وأشرف نجلها الأكبر بشار عبد ربه على وضع موسيقى الفيلم، أما المونتاج فقد أشرف عليه قيس الزبيدي.

عام ٢٠٠١ أخرجت وكتبت سيناريو فيلم بعنوان زيتونات، وهو من تصوير عبد السلام شحادة، ومونتاج قيس الزبيدي أيضاً، بينما وضع الموسيقى ابنها بشار عبد ربه.

عام ٢٠٠٢، كتبت سيناريو وأخرجت فيلم الطير الأخضر، وهو من تصوير مؤنس زحالقة، ومونتاج فيليب هزو، بينما رافقت مشاهد الفيلم موسيقى بشار عبد ربه.

وفي عام ٢٠٠٢،مولت وزارة الثقافة والإعلام الفلسطينية، بدعم من دولة الإمارات العربية المتحدة ومؤسسات أجنبية تحويل إحدى قصصها إلى فيلم بعنوانين، هما «القدس في يوم آخر»، و»عرس رنا»، وقد اكتفت ليانة بدر بكتابة سيناريو الفيلم، بينما وضع نجلها بشار عبد ربه الموسيقى، وأخرج الفيلم هاني أبو أسعد. وقال مسؤولون في الوزارة، إن الإسم الثاني وضع للنسخ غير العربية، لجعله قادرا على الوصول للمشاهد الغربي.

وفي عام ٢٠٠٣ أخرجت وكتبت سيناريو فيلم بعنوان حصار. وفي هذا الفيلم لم تكتف بكتابة السيناريو والإخراج ،وإنما عمدت لتصوير الفيلم أيضاً، بينما وضع نجلها بشار الموسيقى.

أما العام ٢٠٠٦ فقد شهد إخراج فيلم آخر لها بعنوان «مفتوح .. مغلق»، وهو كما يبدو من عنوانه يتحدث عن الحواجز الإسرائيلية.

كما كتبت قصصا للأطفال، منها قصة بعنوان: «قطة لا تقول نياو».

صدر لها الروايات التالية:

بوصلة من أجل عباد الشمس عام ١٩٧٩ ، عين المرآة عام ١٩٩١ ، نجوم أريحا عام ١٩٩٣ ، كما صدر لها عدة مجموعات قصصية هي:

قصص الحب والمطاردة عام ١٩٨٣ ، شرفة على الفاكهاني عام ١٩٨٣ ، أنا أريد النهار عام ١٩٨٥ ، جحيم ذهني عام ١٩٩٢ ، كما صدر لها ديوان شعر وحيد اسمه زنابق الضوء.

أما قصصها للأطفال فهي:

رحلة في الألوان، التي صدرت عن دار الرواد في بيروت عام ١٩٨١، فراس يصنع بحراً، عن المؤسسة العربية للدراسات والنشر مع الورشة التجريبية العربية لكتب الأطفال في بيروت ١٩٨١، في المدرسة، عن دار الفتى العربي في بيروت عام ١٩٨٣.

كيف يمكن أن يعثر المرء على سبب دوافعه للكتابة، فيما يبدو وكأنه عملية أخرى من عمليات تنفس الهواء، اجتراع هواء الحرية بما يكفي لرفد الدهاء برغبة العيش، وانتفاضة الأمل رغم المستحيلات؟

أيمكن أن نتجه بسؤالنا لأي كاتب، في الوقت الذي يعرف فيه نفسه بكتابته أكثر من خطوط بصمات أصابعه، «نوع شعره ولون عينيه؟

أكتب لأنه من المستحيل على من كانت مثلي مصابة بالتحسس من الغبار والرطوبة ولقاح الأزهار، التنفس الحر في معظم فصول السنة، فكيف لو كانت محاطة بفيض من أوضاع اجتماعية صعبة حولها، وظروف سياسية تفت الحديد أو الحجر، فكيف يبني الإنسان؟

أكتب لأنني امرأة تعاني إضطهاداً مسبقاً لمجرد فكرة وجودها، سيما وأن أمي التي كان يطلق عليها «ملكة جمال البلاد»، ماتت إكتئاباً، لأن أحداً لم يكلف خاطره بالالتفات إلى ذكائها وقدراتها المتكاملة، بل وأن انجابها لخمس فتيات صغيرات عفيات وذكيات حسب اعتقادها، أكسبها بغض المجتمع متوجاً بلقب «أم البنات».

أكتب لانني كنت سعيدة في بيت أهلي، حين كنت في السنة الثانية الإبتدائية. لكنني لم أعد إلى بيتنا أبداً، منذ تواصل مكوث أبي في السجن السياسي، وكان قبلها نزيلاً متقطعاً فيه، كم كان لذيذاً العودة إلى أحضان الوالدين، كلما استغرقتني غفوة دافئة أثناء إحدى سهراتهما في بيوت الأصدقاء، وذلك الشعور بالاستسلام بين أيدي الكبار، وهم يحطونني في الفراش، وأنا أخفي رفرفة الجفنين، كيلا يعرفون أني قد صحوت، وأنا التي لا أريدهم أن يعرفوا ذلك. أكتب لأنني نلت ما يكفي من الخناقات مع أمي ومع الأقارب من حولي، على عدم فهمي والتزامي بما يتحتم على أية صبية طيبة الالتزام به، لذلك ضجرت وأردت أن أضع لنفسي جناحي حورية من ذهب، أطير وقتما أريد، وأحط متى وددت. وأرسم وحدي مع أهل الحكاية خطط الرجوع أو الذهاب أو التحليق فوق. بعيداً الى الأعلى، أو إلى أسفل الجحيم ذاته.

وقد كتبت قصتي القصيرة الأولى، لكي تكون مبرداً للتداول مع الشاب الأول، الذي زينت فتنة وسامته حياتي المراهقة آنذاك، ولكنه أفلتها من يده بابتسامة تفهم لحماقتي، ولم يعد أبداً إلى طرق أي موضوع يتعلق بكتابتي مرة أخرى. ومع هذا فقد كنت أذكر قبلها نبوءة غامضة لأمي، من مبصرة استانبولية قابلتها في شهر عسلها، وأخبرتها بأن ابنة لها سوف تحكي عنها كثيراً من خلال كتاباتها المنشورة، والتي سوف تحصل على شهرة كبيرة في المستقبل.

وربما أكتب لأني لا أجيد شيئاً آخراً عدا الحلم بعينين مفتوحتين حسب اعتقادي، بحيث لا أستطيع أن أقنع أحداً حولي بثقل وجودي، بما يتجاوز صفحات كتاب أو رواية. ولم لا؟ ما دمت أعيش وسط شعب يقتلع يومياً من أرضه مئات أشجار الزيتون الرومانية المعمرة، لكي يرضي نهم الشركات الاستيطانية الاستعمارية، التي تهدي بلادنا شبراً شبراً لمهاجرين فقدوا اتصالهم بالوطن، ولا يجدون حرجاً في مواصلة التهام أرضنا وإضطهادنا، وتدمير حياتنا، بحجة أن غيرنا إضطهدهم ودمر حياتهم، قبل أكثر هن خمسين عاماً.

لهذا كتبت عن الحروب، وعن القلق، وعن ضرورة اكتشاف المرء لموقعه، في عالم تتضارب فيه القيم، وتباع فيه الأشياء حسب براعة وكلاء الدعاية ومديري التسويق، عالم يحاول إزالتنا من الوجود كشعب حر، يحتفظ بقيمه وثقافته، ليرضي عقدة الذنب الأوروبية وأطماع الدول الكبرى في استمرار الكولونيالية على أرضنا. حين كتبت رواية «بوصلة من أجل عباد الشمس»، كنت أريد التأقلم مع عالم فقد طراوته ويناعته بسبب من الحروب المتواصلة في منطقتنا.

تلك الحروب التي بدأت عام ١٩٤٨. حين جرى طرد الفلسطينيين من أرضهم، وتم استبدالهم بالعنف والابادة، جرى في فلسطين منذ تلك الأيام ما يجري في كوسوفو اليوم، لكن أجهزة التصوير التليفزيوني والكاميرات لم تتوافر في تلك الأيام، لتشهد العالم على ما أرتكب بحقنا. الأدب هو الشهادة الحية لما عاشه الناس، ولما عانوه في فلسطين، ليس فقط أثناء النكبة، وإنما في حروب أخرى فيما بعد.

أحكي في «بوصلة من أجل عباد الشمس»، عن المعاناة الشخصية التي عشتها خلال حرب ١٩٦٧، حين وجدت نفسي مع أهلي على قارعة الطريق، بين أريحا وعمان، في طريق بلا عودة، والطائرات الإسرائيلية المغيرة تسقط خزانات النابالم فوق رؤوسنا. ذلك اليوم الذي ماتت فيه ابنة صفي «هند» متفحمة مع عائلتها في سيارة مدنية عادية. وفي الرواية أتأمل الحروب المتواصلة التي وقع فيها الفلسطينيون أسرى وضحايا لها، بسبب من هجرتهم المأساوية عام ١٩٤٨، وأحاول تأمل موضوع النضال وعامية معنى الإرهاب، لكي نميز الفرق بين اتجاهات البوصلة، وفعل المقاومة الحقيقي دون شعارات مسبقة تبرر ما لا نريده.

لهذا كتبت رواياتي «عين المرآة» و «نجوم اريحا» و»بوصلة من أجل عباد الشمس»، ولهذا ولدت بقية كتبي من مجموعات قصصية أو شعر، لكي تعمق الأسئلة الوجودية التي تحيطني، أكتبها بحثاً عن أجوبة للأشياء المستحيلة، التي أواجهها كامرأة تنتمي إلى شعب مطحون بالهجرة والإبادة، لكن نهاية كل عمل ترسم مرحلة لا أكثر، ففي بوصلة من أجل عباد الشمس قلق البدايات لحركة التحرر والمقاومة للفلسطينيين، وأسئلة حول نهج الاستعداد الذاتي لمن يحاولون فهم نهج البطولة.

وفي «عين المرأة» سؤال وجودنا الحائر أمام المجازر المتواصلة التي نتعرض لها، بدءاً من تل الزعتر إلى صبرا وشاتيلا، وفي «نجوم أريحا»، تساؤل القلق الذي أثارته حرب الخليج الأليمة، ومحاولة استعادة متخيلة للوطن عبر نجوم أريحا، التي هي ذاتها نجوم بيت لحم.

أما في «شرفة على الفاكهاني»، التي كتبتها على شكل مجموعة من القصص الطويلة. «نوفيللا» فهناك أسئلة فرح حياتنا الاعتيادية، حين تدمرها قنابل الطائرات المغيرة، دون أن تتكلف أجهزة الرادار عناء تقصي أعداد البشر العاديين والأطفال وطيور الكناري، التي تتناثر أقفاصها مع خصل الشعر الآدمي والأثاث الممزق بعد الغارات.

لهذا أيضاً كتبت كتباً عديدة، كتبت للأطفال قصصاً تحمل كل منها أصواتاً لبشر، وموسيقى وأفراحاً أو أحزاناً عرفت فيها خصوصية الأوضاع الفلسطينية، التي تعيش دوماً على حواف المنفى والهجرة أو الإبادة.

وكل ذلك، وكل ما يمكن أن أكتبه فيما بعد، ليس إلا أسئلة تتمحور حول الهوية والذاكرة. فيتهيأ لي بأننا لن يمكننا استرداد هويتنا التي مزقتها المنافي والحروب، إلا باعادة صياغة العلاقة الحيوية مع الذاكرة، وقبل كل شيء. وربما لهذا السبب أحاول التفتيش في كتاباتي عن معنى كوني امرأة، وفلسطينية، في عصر فقد معنى الإنصاف.

الفنانة التشكيلية ريما المزين

«الشعب الفلسطيني شجرة دقلة متجذرة في أرضها وشموخنا من شموخ هذه الشجرة»

حاورها: علي ابو خطاب

الفنانة التشكيلية الفلسطينية ريما عبد الرحمن المزين، مواليد ١٩٧٧، مديرة ثقافة الطفل في وزارة الثقافة، بكالوريوس تربية فنية من جامعة الأقصى في غزة ٩٨-٩٩، دبلوم تكميلي عالي وتمهيدي ماجستير من جامعة حلوان في القاهرة، عضو الاتحاد العام للفنانين الفلسطينين، أستاذة لمادة الخزف في جامعة الأقصى ٢٠٠٠، شاركت في العديد من المعارض الجماعية داخل فلسطين وخارجها، ولها عدة معارض خاصة.

ما هي الظروف الثقافية والفنية التي أدت لولادتك كفنانة تشكيلية؟

بحكم نشأتي في بيت فنان، أثر ذلك علي بشكل مباشر في تكوين موهبتى، بالإضافة أني أيضاً انتمي إلى عائلة فيها الكثير من الفنانين التشكيليين والمسرحيين: (محمد المزين، ابراهيم المزين، خليل المزين)، بالإضافة إلى الوالد الدكتور (عبد الرحمن المزين)، الأمين العام لاتحاد الفنانين التشكيليين الفلسطينين، كان للوالد الفضل الكبير، الذي لا يمكن إنكاره، فقد رعاني فنياً، كان يوفر لى منذ صغري خامات أكبر من عمري، حتى أكتشف الخامة واللون بنفسي، كان يعطيني الحرية في الخطوط والأفكار، ويوجهني بتوجيهات فنية فيما يخص اللون وقوة الخطوط، لم يكن يعدل في اللوحة نفسها، كان يترك لي دوماً حرية الإختيار، حين كان عمري ٥ سنوات ترك والدي لوحة زيتية له، فجئت بعده وأكملت رسمها، وحين رآني ترك لي حرية إكمال اللوحة والألوان، بالإضافة إلى كون الوالد فنان فهو أيضاً باحث في التاريخ، مما شكل لدي ثقافة ليست فنية فحسب، بل تاريخية وتراثية أيضاً، حتى الآن ألاحظ في رسوماتي أثراً من التاريخ الكنعاني، ودائماً أحمل لوحتي تاريخنا وتراثنا لإعطاء اللوحة خصوصية وملامح فلسطينية.

لو لم يكن والدك هو الفنان التشكيلى الكبير عبد الرحمن المزين، هل كان لموهبتك الفنية الاستمرار والنضوج؟

أنا لا أنكر فضل والدي علي، فهو المعلم والأستاذ الأول لي، لو لم أكن ابنة هذا الفنان، لم أكن أدري ماذا سيحدث لموهبتي، هو من إكتشف هذه الموهبة، أنا بدأت الرسم لوحدي، وحين لاحظ هو ذلك ساعدني على تطوير موهبتي، كان يدفعني نحو المسابقات الفنية، وكنت ألاقي منه التشجيع، وأعتقد أنه لولا هذا التشجيع لأصبح الرسم مجرد هواية، وربما ماتت الموهبة، وربما تأثري بوالدي يبرز في الحزم الخطية الخارجة من الدائرة / الشمس، وأيضاً في نظافة اللون ونقاوته ونضوجه، وقوة التكوين والخط، كذلك أنا متعلقة مثل والدي بالثقافة الكنعانية، وأعتقد أن التراث مادة خصبة وغنية.

لكل فنان بصمته المختلفة، فما هي بصمتك الفنية على صعيد الشكل والمضمون، أي بمعنى آخر لأي تيار تنتمي لوحتك، وما هي المواضيع التي تؤرقك على الصعيد الشخصي والعام؟

حين تخرجت من الجامعة بدأت وضع أسلوبي الخاص الذي أنفرد به عن بقية زملائي، مررت بمرحلة تجريب، هل أتميز عن طريق اللون والخطوط او الخامة (التكنيك)؟ فاتجهت للخامة كطريق للتجريبية، فأدخلت في لوحتي سعف النخل والرمل، أما ألواني فتقريباً حارة ممزوجة مع التدرجات الزرقاء، أنا لا أستطيع إدعاء التميز، لكن الجمهور هو الحكم، الجمهور أصبح يعرف أسلوبي، ولا يستطيع الإنسان أن يقيم نفسه، بل الآخرين هم من يقيمونه، بالنسبة للعناصر، لا تخلو أي لوحة من عنصرالمرأة، لأن المرأة عندي مثال للجمال والأنوثة، كما أن المرأة عنصر غني كثيراً، خاصة في إنحناءات الخطوط،

الجانب الآخر للمرأة أن لها معنىً وجدانياً وللفلسطينين خاصة، فالمرأة هي الوطن والأرض، كما تمثل الإلهة عناة: إلهة الحب والجمال الكنعانية، كما أن المرأة في الأيام العادية هي المناضلة والفلاحة... إلخ، المرأة عندي هي عنصر شمولي أحملة قضايا وطنية وإجتماعية وجمالية.

بالنسبة أيضاً للموضوع والأفكار، كل معرض كان يمثل عندي فكرة معينة، معرض بيت لحم كان يركز على موضوع العذراء والمسيح، معرض دقلة (نخيل بالكنعانية) ركز على النخيل ومعانيه وإرتباطه بثقافتنا الفلسطينية من ثلاث جوانب:-

النخيل وارتباطه بالحضارة الكنعانية القديمة كشجرة مقدسة.

النخيل وارتباطه بعادتنا وتقاليدنا في الأعراس والمآتم.

النخيل وارتباطه بالوضع الحالي، حيث تعمد الإحتلال تجريف أشجارنا لمحو شجرتنا المباركة، فعبرت في لوحاتي أننا كشعب فلسطيني شجرة دقلة متجذرة في أرضنا، وشموخنا من شموخ هذه الشجرة.

كيف ترسم ريما المزين اللوحة، أود أن تحدثينا عن لمعان الفكرة الأولى حتى نهاية اللوحة؟

بالنسبة لي، لا يوجد وقت محدد للرسم، أولاً أحدد الموضوع أو الفكرة التي تدور حولها اللوحة أو اللوحات، بعد ذلك أتوجه مباشرة للرسم، وإذا لم تتوفر حينها أمامي أوراق للرسم، أرسم سكيتشات (تخطيطات مصغرة) حتى لا تضيع الفكرة، بالمناسبة لوحة واحدة لا تكفي للتعبير عندي، دائماً أعبر عن فكرتي بأكثر من لوحة، حد أدنى ٦ لوحات، أحس أن عندي مخزوناً كبيراً أريد إخراجه، ولوحة واحدة لا تكفي، لذا أوزع أفكاري على عدة لوحات تحمل جميعها موضوعاً واحداً، لذا يمكن إعتبارها لوحة واحدة، وهذا أيضاً ورثته عن والدي بشكل لا واعي، بداية الرسم عندي في تحديد الخامة والألوان التي أريد صياغة اللوحة بها، أنا أحس لكل فكرة عندي خامة محددة، مثلاً معرض دقلة كان محوره النخيل، أحسست عندها أن استعمال الألوان فقط لا يشبع رغبتي التعبيرية، لذا إستخدمت خامة النخيل نفسها وأدخلتها في اللوحة، حينها أحسست أن ذلك عبر بشكل أفضل عما أريد إيصاله للجمهور.

هل ثمة حركة تشكيلية فلسطينية معاصرة منظمة، أم أن ما يحدث على الساحة الفنية هو جهود فردية أكثر منها عمل مؤسسات منظم، وذلك فيما يخص الجيل الحالى (جيلك)؟

أحس أننا كجيل فنانين تشكيلين، بحاجة لدعم أكثر من المؤسسات الثقافية، خاصة من الناحية المالية، من ذلك توفير فرص العرض كصالات عرض يستطيع بها الفنان عرض لوحاته، معاناتنا دائماً هي في وجود مخزون متراكم من اللوحات في البيت دون عرض، لذا نحن بحاجة دائماً لحركة فنية نشطة، أي بواقع معرضين أو أكثر شهرياً، مما سيحفز الفنان على الإبداع بشكل أكثر.

كما أننا نفتقد كجيل للثقافة البصرية، لا نتمكن من الإطلاع على ثقافة فنية تشكيلة عربية أو أجنبية، الثقافة البصرية مهمة جداً للفنان، وتغني ثقافته الفنية وتولد لديه حب التطوير، المتاحف تقريباً مفتقدة، أماكن العرض محدودة جداً، لذا نلاحظ أن كثيراً من الفنانين الشباب تدعمهم مؤسسات أجنبية.

المدارس الفنية قديمة قدم الفنان التشكيلى نفسه، فاين ريما المزين من كل هذه الصرعات والموضات الفنية خاصة، مما يروج له حالياً من الأداء performance والتكوين installation إلخ؟

بالنسبة لي، لا أرى أن علي إتباع الموضات الفنية، وإذا استخدمت أسلوب حداثي فإن ذلك يأتي بشكل عفوي نابع من رغبتي الداخلية، أنا لا أحدد سلفاً المدرسة، سواء كلاسيكية أو تجريدية أو غيرها، الفن ليس مادة علمية، بل هو من العلوم الإنسانية، يتحكم فيه الوجدان والدوافع النفسية، لا أستطيع أن أقول سأرسم تجريدي مثلاً، أنا أحب الرسم التجريدي والتجريبي، بصفة عامة أسلوبي ينحى نحو التصميم أكثر من التصوير، وإنما أعالج اللوحة بترتيب مساحات وعناصر. من ناحيتي أتقبل ما يعطي الآخرون، أحترم أي فن موجود على الساحة، ولا أقلل من شأن أي مدرسة وأي فنان، لكل فنان خصوصيته وأفكاره، لكنى لا أحب التقليد حتى إذا أعجبني فنان معين، دائماً أحب التميز.

كونك إمرأة، هل لذلك خصوصية في عملك الفني؟ هل تحاولين كسر التابو الإبداعي المفروض على المرأة؟ وهل حققت الفنانة التشكيلية الفلسطينية ما تطمح إليه، خاصة أن أغلب الأسماء المهيمنة فنياً ذكورية؟

كما ذكرت سابقاً، المرأة عندى عنصر هام في لوحتي، وأحملها دوماً الفكرة والموضوع، أنا لا أهاب التابو الإبداعي، وإذا تطلب العمل التعبير بجسد المرأة، أرسم أجزاء من جسد المرأة في عدد من لوحاتي، وأعتمد على هذا الجسد للتعبير عن تفاصيل ودلالات أريد التعبير عنها، على صعيد الحركة الفنية التشكيلية الفلسطينية، حققت المرأة تميزاً، مثل تمام الأكحل وتهاني سكيك، على صعيد جيلنا توجد سعادة راضي، لا أعرف لماذا توجد ندرة في الفنانات، قد تشكل العوائق الإجتماعية سببا في عدم استمرارية كثير من الفنانات، مع ذلك توجد مثلاً فنانات متزوجات واستمرين في الفن التشكيلى.

علياء أرصغلي: سينما المرأة تنطلق من الخاص إلى العام

حاورتها: سماح الشيخ

علياء أرصغلي: مخرجة فلسطينية، ومديرة لمؤسسة شاشات التي تعنى بتنمية القطاع السينمائي خاصة سينما المرأة، وحاصلة على دكتوراه في الدراسات السينمائية.

هل هناك سينما للمرأة وسينما للرجل؟

هناك تيارات نقدية وأكاديمية سينمائية تدرس سينما المرأة، لتبحث ما إذا كان هناك لغة سينمائية خاصة بالمرأة مختلفة عن لغة الرجل، وهل سردها السينمائي يختلف أيضاً، وهذا ليس في السينما فقط، بل في الأدب والفن التشكيلي وغيره من الإبداعات. نرى أن الاهتمامات والهواجس الإبداعية التي تعبر المرأة بها عن عوالمها تختلف عن طريقة الرجل. سرد الرجل يهتم أكثر بالعام، بينما المرأة تنطلق من الخاص إلى العام. غادة الطيراوي، ليانة بدر، ديمة أبو غوش، وغيرهن من المخرجات الفلسطينيات يثبتن هذا عبر تجاربهن، لديكِ مثلاً فيلم ناهد عواد (٢٥ كيلو متر) يوضح معاناة المخرجة في الوصول من رام الله إلى بيت ساحور لزيارة أهلها بسبب الحواجز الإسرائيلية. فيلم إيناس المظفر مثلاً آخر، فهو لا يحكي عن جدار الفصل العنصري بل عن اللقاءات الحميمة بين إيناس ووالديها عند الجدار، وكيف تغيرت حياتهم بسبب الجدار.

وهذا ما يميز أعمال المخرجات الفلسطينيات تحديداً، فالتعبير عن الهم الفلسطيني العام يأتي من خلال الخاص. لهذا تلقى أعمال المخرجات الفلسطينيات رواجاً عالمياً لأن فيها تناول أكثر حميمية ومصداقية عبر سرد الرواية الفلسطينية بشكل أكثر فعالية من السرد التقليدي، ومن المعروف أن القصص الشخصية تؤثر في الجمهور الغربي أكثر من الموضوع العام والمعاناة العامة.

هل كان سبب اختلاف سرد المرأة السينمائي وحميميتها الاختلاف البيولوجي عن الرجل؟

لا أظن أن هناك شيء بيولوجي، المحيط الاجتماعي هو الذي يخلق تجربة مختلفة. خروج المرأة وزيادة معرفتها زادت من اختلاف تلقّيها، إنها تجربتها الذاتية التي تتحكم في أداتها التعبيرية عن ما تلاقيه يومياً، تجربتها اليومية تماماً مختلفة. كذلك التباين بين سرد فتاة القرية عن فتاة المدينة، وهذا البلد عن ذاك. إنها التجربة اليومية المختلفة. هل أستطيع أن أخرج بعد منتصف الليل كالرجل؟ وإذا خرجت هل سأشعر بما يشعر به هو؟ محدودية تجربة المرأة تؤثر على سردها، قد تحدّ من تعبيرها وقد تفتح لها آفاقاً جديدة لكل ما لم تجرب.

إذا تقاربت طرق السرد بين المرأة والرجل وتلاشت الخصوصية الجنسوية، هل يرقى العمل السينمائي؟

على العكس تماماً. كل ما استطاع الإنسان أن يقدم الشيء الخاص الحميمي كلما أوصل الهم العام بطريقة أفضل. تناول العموميات أشبه بترديد الشعارات التي لم نجنِ من ورائها شيئاً، وما علاقة هذا بمصداقية التجربة الإنسانية؟ ما يرقى إلى الإبداع هو ما يخرج من الدواخل العميقة للمبدع، لأن في ذلك تماس مع دواخل الآخرين، لا أحد يعيش في عزلة، عندما نعبر بشخوصنا وذواتنا فقط، نلمّ بالأبعاد الأخرى بشكل أعمق.

هل قدمت المخرجة المرأة ما يرضي الرجل، هل قالت قوله، على المستوى الفلسطيني مثلاً؟

لم يعد هذا يحدث، لا أظن. وإذن لماذا ازدهرت سينما المرأة الفلسطينية ووصلت أقاصي الأرض؟ ولماذا تُرجمت أعمال الأديبات الفلسطينيات إلى عشرات اللغات؟ المرأة أصبحت تحترم ذاتها أكثر مما يظن الآخرون، وفاجأت الرجل كثيراً خاصة لدينا.

هل هناك أي تهميش يمارس على أعمال المخرجات، أم تلقى أعمالهن رواجاً لأن مقدمة العمل امرأة؟

لا تهميش ولا ترويج. العمل الناجح يقدم نفسه، والجمهور أصبح يقدر المرأة العاملة في السينما أكثر يوماً بعد يوم.

هذا يعني أن الجمهور يتعامل مع نتاج المرأة المخرجة بحيادية؟

في المهرجان الثاني لسينما المرأة في فلسطين، أقمنا جولة عروض في الجامعات ومنها جامعة الأقصى في غزة، وعرضنا أفلاماً لمخرجات فلسطينيات، ورحب الجمهور جداً. في البداية كانت شريحة كبيرة لا تعلم بوجود هذا التيار السينمائي النسوي الفلسطيني القوي. هناك تقدير كبير من المجتمع الفلسطيني واهتمام بمبدعاته خاصة في المجال السينمائي، عربياً أيضاً هناك مهرجان للمرأة في القاهرة يشمل أفلاماً لمخرجات من العالم العربي والإسلامي. وعلى المستوى العالمي هناك خمسون مهرجاناً سينمائياً نسوياً، هذا يعني أن هناك اهتماماً.

وهل تمنح السينما المرأة مساحة أكبر من التلفزيون للتعبير عن قضاياها؟

أظن أن السينما هي أداة تعبيرية أفضل من التلفزيون كإمكانات إبداعية خاصة للفيلم الروائي، من تقنيات وإضاءة وكاميرا. لكن كفيلم وثائقي يبقى التلفزيون منبراً للفيلم الوثائقي. مع الأسف التلفزيون الفلسطيني لم يستطع أن ينتج أفلاماً وثائقية على مستوى عالي، أو يوظف السينما بشكل جيد، لأن موارد التلفزيون الفلسطيني ضئيلة. انظري للتلفزيون المصري الذي أنتج أروع الدراما، والتلفزيون السوري الذي أنتج أفلاماً شاركت في مهرجانات عالمية. الإمكانيات هي التي تحد من القدرات في أي مجال.

برأيك هل ما قدمته رائدات السينما العربية خدم المرأة على وجه العموم؟

هناك حركة سينمائية نسائية قوية في العالم العربي، لا نستطيع أن نقول أنها لا تخلق تغييراً في الثقافة والمجتمع، هناك أفلام نوعية قدمت فكراً حقيقياً.

حدثينا عن تجربتك كمخرجة في التعامل مع الطاقم الفني الذكوري ومدى تجاوبه؟

الطاقم الفني، الذكوري والنسوي، هو طاقم مهني تحكمه علاقات مهنية. الكل يبدي رأيه في تخصصه، وللمخرج أو المخرجة القرار. إذا كان الطاقم مهنياً فسيستجيب حتماً.

المهرجانات والتكريمات.. هل احتفت بالمرأة المخرجة كما ينبغي؟

أظن ذلك. مؤسسة شاشات مثلاً أقامت مهرجانات وأعطت ثلاث جوائز في أول مهرجان، كانت جائزة الفيلم الفلسطيني للمخرجة سلافة جاد الله، أول امرأة فلسطينية تحمل كاميرا، وصوّرت لأحداث أيلول الأسود. الإعلام لدينا والإعلام عموماً يهتم بالمخرجات، يعطي صفحات جرائده ويخصص إذاعاته ومحطاته الفضائية والأرضية للحديث عن أفلامهن، وعقد لقاءات معهن وتناول أخبار نتاجهن.

في ظل الدعم المحدود للسينما الفلسطينية، كيف تنتج المرأة أعمالاً وتخلق ذاتها كمخرجة؟

هناك الكثير من الفرص، وفرص العمل. بأقل تكلفة وبكاميرا صغيرة تستطيع المرأة أن تنتج فيلمها، المونتاج على الكومبيوتر قلل أيضاً من التكلفات العالية، كثير من الأفلام التي حققت نجاحات مذهلة وحصلت على جوائز كانت تكلفتها بسيطة. الصورة التقليدية للإنتاج وتكاليفه تغيرت، تظل الفكرة والإبداع في التناول.

النبيذ الأحمر

سوزان سامي جميل

إمتلأ المكان بعبق الياسمين، وهي تطأ بقدميها الواثقتين أرضَ المشرب ذي الطراز الحديث، وبرشاقة راقصات الباليه جلستْ إلى طاولة تبعد عنيّ بما دون الأربعة أمتار. كان عطرُها الذيَ دغدغ أنفي، هو المفضل عندي للنساء، فهو يثيرني ويهزُّ رجولتي ويذكّيها. إلتفتُ إليها، ورمقتُها بنظرة إعجاب تلقّتها مني بإبتسامة، أضافتْ إلى سحر شفتيها فتنةً أخرى. ولأني فوجئتُ بابتسامتها، سارعتُ، غيرَ مصدق، بالتقاط الوردة الحمراءَ والموجودة غالباً على الطاولات المستديرة في صالةَ ذلك المشرب، وخطوتُ نحوها بوثوق، ثم انحنيتُ على يمينها بلباقة أمراء القرون الوسطى، ولثمتُ الوردةَ بشفتيَّ لثماً خفيفاً، وقدّمتُها إليها. كان جمالُها أخّاذاً؛ عيناها العسليتان تشعان ببريق غريب، فيهما مسحةٌ من الحزن والذكاء، وأنا أعشق الذكيات!..تاهتْ عيناي وهي تتأرجحُ بين عينيها وشفتيها المكتنزتين وشعرها الأشقر الداكن والمصفف على كتفيها ببراعة مصفف شعر لاشكَّ في عالميته!! ، تجرأتُ واستأذنتُها لأشاركَها الطاولة. رحّبتْ بجلوسي دونَ تردد، شارطةً عليَّ أنْ أكون ضيفها، لكنني وبشهامة الشرق المغروسة فيَّ، ولأن في محفظتي رزمة وأكثر من العملة النقدية الأجنبية، رفضتُ وبشدّة، وصممتُ على أن تكون هذه الجلسةُ، بل وكلُّ الجلسات القادمة، بإذن الله، على حسابي . إنهالتْ على مسمعي رنّاتُ ضحكتها الجميلة، فحوّلتني إلى صقر كاسر إمتلأ بالزهو والنشوة، لإنقضاضه على طريدة شاردة، وتمنيتُ في تلكَ اللحظة لو يدخلَ رفاقيَ الشباب فيرون هذه الحورية الساحرة الجمال برفقتي، فأزدادُ شموخاً وشهرةً بمغامراتي النسائية بينهم، فيتوسلون إليَّ أن ألقي عليهم ولو محاضرةً واحدة في فنون الحب والنساء، فأصف لهم ببراعة كيف أوقعتها في شباكي الآسرة منذ اللقاء الأول، فأنا إبن الثلاثين، الناضج والواعي، الذي لا تفلت من أسره أية إمرأة مهما بلغ جمالُها أو ذكاؤها لأنني، وبتواضع شديد، رجلٌ ذو خبرة بالحب والنساء، ولأنهم رفاقي لسنين عديدة، سأسرد عليهم حكاياتي مع الجنس اللطيف، لكني سأشترط عليهم أن يدعوني للطعام في أرقى المطاعم في كل مرّة، حتى تتفتح قريحتي وأسترسل في السرد، وإلاّ فلماذا أستنفذ جهودي ووقتي الثمين من أجل تسليحهم بذخيرة حية من المعلومات المفيدة من دون تكريم؟ طلبت من النادل أن يأتينا بطعام العشاء، بعد أن احتسينا نصف زجاجة النبيذ الأحمر الذي تفضله فاتنتي. علمتُ منها بأنها كمديرة أعمال لإحدى شركات الإستثمار، على موعد للقاء وديٍّ مع ممثلين لشركات أخرى، بنيّة الّتعاقد على صفقة مهمة. فجأة رنّ هاتفُها الخلويّ؛ تمتمتْ ببضع كلمات لم أفهمْها، وأقفلتْ الخطَ. نظرتْ إليّ وهي تجيب على تساؤلي اللامسموع، بأن اللقاء قد تم إلغاءه لسبب ما. إطمأنّتْ نفسي لهذا الخبر، وبشّرتُ ذكورتي بليلَة من الإنغماس في العسل الربّاني المذاق. أكملنا عشاءنا بشهية عالية، وعرضتُ عليها قضاءَ هذه الليلة بصحبتي؛ فقد كافأتُ نفسي بإجازة ليومين فقط، بعد عمل متواصل لشهورعديدة، كانت نتيجته هذا المبلغ الكبير الذي يرقد بسلام في الجيب الداخلي لجاكيتي الجديد. تأسفتْ لعدم قدرتها على ذلك وأستأذنتْ بالإنصراف. ضايقني قرارُها بالذهاب، لكنها طمأنتني بأنها ستتصل بي قريباً جداً، بعد أن سجّلتْ رقم هاتفي الخلوي في مفكّرتها، ووعدتني بأنها ستتصل بي حالما تبتاع لها هاتفاً في اليوم التالي، لأن االخلوي الذي معها يعود لأخيها الكبير، وأصرّتْ على المغادرة ، وفعلاً رضختُ في نهاية الأمر لرغبتها. وقفتْ قبالتي باسطة ذراعيها الرشيقتين كإشارة منها لإحتضاني، فما كان مني إلاّ أن شبكتُ كلتا ذراعيَّ حول ظهرها وبقوة شرقيٍّ نهم، ضغطتها عليّ، فانغرس نهداها في صدري، حتى خلتها ستفقدُ أنفاسها. حاولت التملصَ مني ودفعي عنها، أفلتُّها بصعوبة. ابتسمتْ لي وحملتْ حقيبتَها لتغادر المشربَ. حاولتُ أن أوصلها للباب الخارجي، رفضتْ بحجة أنها تكرهُ لحظات الوداع. نظرتُ إليها وهي تخطو بآخر خطوة خارج المشرب، امتزجتْ مشاعرُ الفرح والحزن في داخلي، ومنّيتُ النفسَ بالغد الزاخر بالأمل الأخضر. انتابتني حالة من الشرود، أفقتُ منها على صوت النادل وهو يستأذنني برفع الأطباق الخالية، فرجوته أن يأتيني بفاتورة الطعام. تحسّستُ الجيب الداخلي للجاكيت بحثاً عن محفظة النقود التي كانت راقدة هناك حتى قبل هنيهة، فلم أجدها، بحثت في الجيب الثاني فلم أعثر عليها أيضاً. ظننت بأني قد أكون دسستها في جيب البنطلون، لكني لم أجدها هناك أيضاً، وبدأتُ انبش في كل الجيوب، والمحفظةُ غدتْ في خبر كان. التفتُّ حولي واستدرتُ يميناً وشمالاً لكن لا فائدة !!!! هرولت بخفة خارج المشرب باحثاً عن فاتنتي لكني لم أجد لها أثراً. وحين أخذ اليأسُ مني كَل مأخذ، وأحسستُ بالنادل يرمقني بنظرات ملؤها التساؤل، صار لا بد من الاتصال بأحد رفاقي الشباب ليسعفني بدفع فاتورة الطعام، وحينما وصلَ أحدهم، أخبرتُه بأني قد نسيتُ محفظةَ النّقودِ في البيت!!!!.

HEALTH

إغفاءة القيلولة مصدر للطاقة

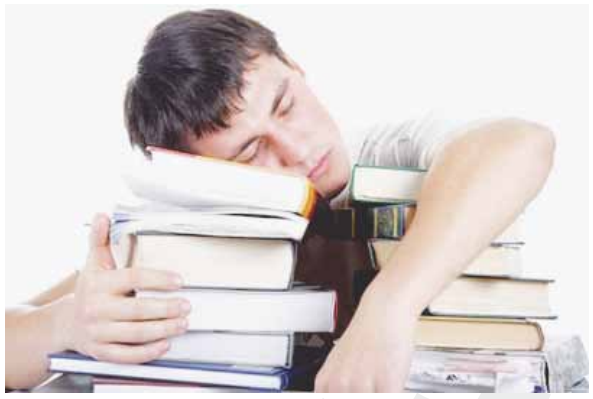

النوم عملية نشطة من الناحية البيولوجية، وإذا لم يمنح الفرد النوم لجسمه، فسوف يجد الجسم وسيلة للحصول عليه. ويسبب الحرمان الشديد من النوم ظاهرة تعرف باسم «فترات النوم بالغة الصغر»، التي يقوم فيها الشخص بالنوم لفترات تتراوح بين ٥٠٠ ميكروثانية وبضع ثوان.

وخلال «فترة النوم بالغة الصغر»، يبدو الشخص وكأنه مستيقظ، ولكن عقله متوقف عن معالجة المعلومات، ويكون ذلك مصحوباً أحياناً بنتائج كارثية. كثر الحديث في الآونة الأخيرة عن أهمية الإغفاءة في مكان العمل، ويعتقد الدكتور سوشيل باتيل، نائب مدير مركز جونز هوبكنز لإضطرابات النوم، أنه ينبغي وضع فترة القيلولة ضمن برامج عمل الأشخاص الذين يعملون في نوبات العمل (المناوبات) الليلية، ولا سيما في الوظائف التي تتطلب أقصى قدر من اليقظة الذهنية، مثل مراقبي الحركة الجوية. وتقول جين جيجر براون، مديرة مركز أبحاث الصحة والعمل في كلية التمريض التابعة لجامعة ماريلاند، إنه يتعين على من يعمل في نوبات عمل طويلة للغاية، أن يحصل على فرصة منتظمة للإغفاءة القصيرة، فالأطباء المقيمون، على سبيل المثال، يتم استدعاؤهم حالياً لمدة تصل إلى ٣٠ ساعة متواصلة، ويمكن أن يناموا أو لا يناموا لبعض من ذلك الوقت.

وأضافت: «بدأت عدة قطاعات الآن تنظر إلى الإجهاد على أنه جزء من خطتها لإدارة المخاطر. ويعتقد البعض أن السماح للعاملين بالنوم أثناء العمل هو أمر سخيف، ولكن الشيء الأشد سخافة هو أن يكون لديك موظفون ضعاف إلى درجة لا تمكنهم من أداء عملهم».

ووفقاً لدراسة بعنوان «أداء النوم في مكان العمل»، أجريت في عام ٢٠٠٨ من قبل المؤسسة الوطنية للنوم، التي تتخذ من ولاية فرجينيا مقراً لها، اعترف ٢٩٪ من العمال أنهم إما يكونون مجهدين للغاية، أو ينامون، أثناء ساعات العمل. ورغم أن شخصاً من بين كل ١٠ أشخاص، قد اعترف بأنه يستسلم للغفوة، قال ٢٤٪ من الموظفين، إنهم يخفضون رؤوسهم على المكاتب لو سمح لهم رؤساؤهم بذلك. وكشف استطلاع للرأي أجرته جمعية إدارة الموارد البشرية في عام ٢٠١٠، أن ٥٪ فقط من الشركات لديها غرف يستطيع العاملون أن يأخذوا قسطاً من النوم فيها أثناء فترات الراحة.

ويقول فريدريك سموك، الرئيس الحالي لجمعية تشيسابيك للموارد البشرية، التي تتخذ من بالتيمور مقراً لها: «لا تزال معظم الشركات تتشبث بالمعنى التقليدي جداً للقوى العاملة الأميركية. وأنا شخصياً أعتقد أن القيلولة ستكون شيئاً مفيداً جداً لتعزيز الإنتاجية أثناء نوبات العمل المتأخرة».

القيلولة وأداء العمل

وتقول براون في حديث لصحيفة «بالتيمور صن» إن الأبحاث قد أظهرت، أن وجود استراتيجية للقيلولة يمكن أن يؤدي إلى زيادة الدقة والفاعلية.

ووجدت إحدى الدراسات أن العمال الذين يعملون في المناوبات الليلية، وينامون لمدة ٢٠ دقيقة في الساعة الثالثة صباحاً، يستطيعون البقاء منتبهين حتى السابعة صباحاً. كما أظهرت دراسة أخرى، أن العمال الصناعيين الذين يعملون في المناوبات الليلية، الذين ينامون لمدة ساعة خلال الفترة من الساعة الحادية عشرة والنصف مساءً، إلى الساعة الثالثة والنصف صباحاً، يتحسن إنتاجهم الوظيفي على المدى الطويل، حسب ما أعلنته براون.

وتضيف: «تتحسن آثار القيلولة مع مرور الوقت، وذلك لأن العمال يقللون من النقص في فترات نومهم». وقدمت تجربة ثالثة النوم لمدة ٤٠ دقيقة للطيارين الذي يحلقون فوق المحيطات لعدة ساعات متواصلة في وقت متأخر من الليل. وتقول براون: «لقد ساعدتهم فترة النوم هذه، على أن يكونوا أكثر يقظة خلال الـ٩٠ دقيقة الأخيرة والحاسمة من الرحلة».

هو 9 هي

خيبة أمل

نجوى غانم

– هو يتحدث إلى صديقه بتعاطف شديد وبتأثر بالغ، مؤكداً أنه سيوافيه إلى المقهى الذي يلتقيان فيه عادة.

– هي تبدو على ملامحها خيبة أمل شديدة، بعد أن صدمها ترتيب موعد لخروجه بعد أن وعدها بقضاء اليوم معها، وبعد أن أمضت وقتاً طويلاً في التزين وانتقاء الأرق من الملابس والأبهى من الحلي.

– هو يبدو عليه الدهشة من الاستياء الذي كسا ملامحها والحزن الذي سكن عينيها.

– هي تحاول تجنب النظر المباشر لوجهه، حتى لا يرى انكسارها وتحطم قلبها.

– هو يسألها بشكل مستفز عما عكر مزاجها، محاولاً إظهار أن ترتيب الموعد لن يفسد عليهما يومهما المخطط له بدقة من وجهة نظره.

– هي لا تجد الكلمات لتعبر له عما أصابها من خيبة أمل وحزن، لاعتبارها دوماً في ذيل قائمة أولوياته.

– هو وبجرأة من يفعل الصواب، يخبرها أن صديقه متأزم نفسياً من روتين حياته، وهو يتحتم عليه أن يهون عليه الأمر.

– هي تنظر للبعيد وتحاول عدم إظهار المهانة التي تشعر بها، وتردف قائلة افعل ما تراه صواباً.

– هو يبدأ بالثورة إثر ردها، الذي أظهر عدم اقتناعها بصواب ما يفعل، ومحتجاً على مزاجها السيء الذي لن يتماشى ومخططاته.

– هي تزداد كآبة، إذ كانت تنتظر منه بعض الرقة في التعامل، أو حتى الاعتذار عن الموعد الطارئ.

– هو لا يستطيع قراءة أفكارها، ويعتبر صمتها إعلان نهاية لمخططاته لذلك النهار، فيزداد حنقه ويهاجمها بجمل قاسية.

– هي تلتزم الصمت، إذ لا تستطيع أن تترجم غضبها منه إلى صراخ في وجهه، لتخبره أنها يفترض أن تكون أكثر أهمية لديه من صديقه، وأن مشاعرها أثمن بكثير من أن تساوم عليها.

– هو يتركها ويخرج كعادته عندما يفشل في إقناعها بوجهة نظره المزعومة الصواب، ويصفق الباب خلفه.

– هي لا تستطيع أن تشحذ الحب أو الاهتمام من أحد، حتى ولو كان زوجها، وتعجز عن تعليمه فن التعامل مع الأنثى، وهو الذي يدعي المعرفة في كل الأمور، وينصح الرجال كيف يكون التعامل مع زوجاتهم، فتعود لتمارس طقوسها في مثل هذه المواقف، فتسرع لقلمها، وتخبر مذكراتها كم هي حزينة وتعيسة.

– هو يعود بعد فترة ليجهز نفسه، ويتهندم للقاء صديقه الذي هاتفه ثلاث مرات، وهو بحاجة لوجوده معه، «من وجهة نظره طبعا».

– هو يمضي في طريقه لملاقاة صديقه، والكبر يملأ رأسه، فليس هو من يحاول إرضاء امرأة، هي زوجة له ببضع كلمات رقيقة.

– هو يمضي أربع ساعات في مواساة صديقه، الذي يضجره الملل، بينما يترك زوجته وأطفاله في الظلام، يشعلون الشمعة تلو الأخرى في محاولة لقهر العتمة.

– هو يعود حاملاً بعض الشيكولاتة، فيتحلق الصغار حوله مبتهجين، فيستكين ضميره الذي وخزه لوهلة، بأنه غاب عن أسرته طويلاً.

– هو ينتظر عودة التيار الكهربائي ليتابع برامجه المفضلة على التلفاز.

– هي تذهب للنوم بعد عناء يوم طويل مرهق لتصحو مبكرة وتذهب لعملها!!

بدعم من

هموم عادية!!؟

بقلم: عطاف يوسف

لماذا تعلمونهن إذن؟!

أقبل الصيف بحره الشديد، الذي يستدعي فتح كل نوافذ البيت قبل الذهاب إلى النوم، وإلا سيصبح الوضع صعباً على النائم، فإما أن لا يستطيع النوم، أو يغفو قليلاً ثم يصحو مبتلاً بعرقه، يعتقد لوهلة أن أمراً سيئاً حدث له، فيتحسس الفراش تحته، وعندما يطمئن أن البلل ناتج عن العرق وليس أكثر من ذلك، يطمئن ويعود إلى النوم مرة أخرى.

هذا ما حدث معي قبل أيام، عندما حاولت النوم في ليلة صيفية مقبولة الحرارة في الظروف العادية، لكن كان في حارتنا احتفال بتخريج إحدى الصبايا من الجامعة، كنت فرحة لفرحهم بابنتهم، التي أنهت دراستها الجامعية بنجاح، لكن سلطان النوم غلبني، وعندما ذهبت إلى غرفتي، لم استطع النوم بسبب الصوت العالي، فقمت من فراشي وأغلقت النوافذ والباب، وفعلاً خفت حدة الصوت قليلاً، واستطعت أن أغفو ربما لنصف ساعة، صحوت بعدها وأنا استحم بعرقي.

قلت لنفسي، عليّ أن اختار أهون الشرين، مستبعدة خياراً ثالثاً هو استعمال مروحة كهربائية، لأن صوتها يزعجني، وأصحو متيبسة عندما أضطر لاستعمالها. أهون الشرين كان استحمال الصوت العالي، فربما لن يستمر طويلاً، حيث كان الليل يقترب من انتصافه، وسيظل أهون من احتمال العرق والحر. اشعلت سيجارة وجلست في الظلام مستندة إلى مخدة سميكة، وأصبح بامكاني الاستماع للأغاني، فكانت تتردد بين فترة وأخرى أغنية تقول: نحنا ما عنا بنات، تتوظف بشهادتها، عنا البنت بتدلل، كل شي بيجي لخدمتها، شغلك قلبي وعاطفتي وحناني، مش رح تفضي لأي شي تاني، بيكفي إنك رئيسة جمهورية قلبي، شيلي الفكرة من بالك أحلالك، ليش بتجيبي المشاكل لحالك،

تنفرض نقبل تشتغلي، شو بنعمل بجمالك، وبكرا المدير بيعشق، وبيتحرك إحساسو، وطبيعي إني إنزل، هد الشركة ع راسو، بيكفي إنك رئيسة جمهورية قلبي. لم تكن تلك المرة الأولى التي استمع فيها لهذه الأغنية، التي أقل ما يقال فيها أنها سخيفة، لكن ربما من يتوقون إلى التمايل والرقص على أي نغم، يحبونها لأن موسيقاها صاخبة ويستطيعون التمايل عليها. وهناك في صوت فلسطين من هو معجب بهذه الأغنية كثيراً بحيث يفرض على المستمعين سماعها مرة على الأقل في اليوم، أو ربما أكثر.

ليس لي الحق بأن أفرض آرائي ومزاجي في الأغاني على الناس، فكل شخص حر في أن يحب أن يسمع أو يرى ما يريده، لكن أن تغنى هذه الأغنية في حفل تخرج طالبة حصلت على شهادتها الجامعية للتو، واعتقد أنها كغيرها من الخريجات تنتظر أن تبدأ حياتها العملية فهذا أمر غير مفهوم ولا مقبول بالنسبة لي.

عندما قررت أن اكتب هذا المقال كنت قد نسيت كلمات الأغنية، رغم أنها تتردد كثيراً لكني لا أسمع، إضطررت للبحث عن الكلمات عبر الإنترنت حتى وجدتها، لكن ما أفرحني أكثر أنه أثناء البحث، وجدت أن هناك اغنية أخرى ترد على هذه الأغنية لمغنية اسمها مي مطر بعنوان: مثلك مش عايزين، تقول فيها: نحنا في عنا شباب منعتز بثقافتها، بتفهم شو يعني شهادات، وبتعرف شو قيمتها، هني الي بيحبو البنات بذكاها وحنيتها، مثلك مش عايزين رجال، همها حالا وشهوتها، نحنا ما بدنا ولا شب، من عصر الجاهلية، بجي يتحكم فينا، ويسميها رجولية، يقعدني قبالو بالبيت، صبح وضهر وعشية، ويقلّي ما عندك شي إلا تهتمي فيي، عندي مركز عندي شغل، وعلى قد المسؤولية، ما بيقدر ميت مدير، بنظرة يطلع فيي، حاج تحملني جميلة، انك خيفان عليي، هي مش قوة يا شاطر، هيدي ضعف وأنانية، شو هالتخلّف والجهل، واستعباد الحرية، عندي بي وأم وأهل، ربوني ووثقوا فيي، بعرف دافع عن حالي، ولو كانوا قبالي مية، وهي مشكلتك اذا حبيت، بنت ضعيفة وغبية.

فرحت لهذا الرد البسيط، وأتمنى على إذاعاتنا المحلية أن لا تسمعنا كل ما هو سخيف، ويا حبذا لو كان هناك رقابة ليست أمنية على ما نسمع، لحماية عقول شبابنا وشاباتنا الذين هم أمل المستقبل، وأذكر أن ابني في أحد الأيام قال لي شكراً دون مناسبة، وعندما استفسرت منه قال، لأنك ربيتيني رغماً عني في البداية على سماع صوت فيروز، شكرا أمي.

itaf1957@yahoo.com

للإتصال أو للمراسلة

المشرفة العامة: سريدا حسين
المحررة المسؤولة: لبنى الأشقر
تحرير وتدقيق: عطاف يوسف

شارع الإرسال – مركز عواد
ص.ب: ٢١٩٧ رام الله
هاتف: ٢٩٨٦٤٩٧ – فاكس: ٢٩٦٤٧٤٦
بريد الكتروني: (watc__media@palnet.com)

تطبع في مطابع الايام

الآراء الواردة في الصحيفة تعبر عن رأي اصحابها